

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

بنك كل اليمنيين
Bank of all Yemenis..



المشرف العام- رئيس التحرير

محمود قائد ناجي

القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

مدير التحرير

فؤاد أحمد يحيى

عضو هيئة التحرير

قائد رمادة

العلاقات العامة

عبد الحميد المطري

الإخراج الفني والتنفيذ

سلطان الصالحي

البريد الإلكتروني

ybanet@yemen-yba.com

الإعلانات

يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

المشرف

العدد (29) | سبتمبر 2023 | Al-Masarif



مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

الجمهورية اليمنية- صنعاء

شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي

تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ - فاكس: ٠١-٢٤٢٣٠٥

ص.ب: (١١٢١٨) صنعاء

بنك التضامن يتوج بطلاً لدوري
البنوك الأول لكرة القدم



42

جمعية البنوك اليمنية تشارك في
المنتدى الغذائي الزراعي الصناعي
لتحقيق الأمن الغذائي



06

الأستاذ/ علي محمد هاشم: شركات
التأمين هي الوجه الآخر للبنوك



22

كاف بنك بطلاً لكأس
البنوك لكرة القدم



44

مصرف اليمن البحريين الشامل
يرفع رأسماله إلى 12 مليار
و700 مليون ريال



12

البنك المركزي اليمني ي دشّن العمل
ببرنامج الاستعلام الائتماني الجديد



14

كتابات



أنيس عبدالله تقي

43



إسكندر الحكيمي

37



يحيى القروء

40



معين العراسي

38



محمود قائد ناجي

القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمينية

“يواجه النشاط المصرفي في هذه الآونة صعوبات جملة وتحديات غير مسبوقة، وتدور الكثير من التساؤلات بين أوساط الفئات المختلفة في المجتمع، من رجال أعمال وأكاديميين وسياسيين ومنظمات مجتمع مدني، حول مدى قدرة القطاع على تحمل الصدمات ومواجهة التحديات والمخاطر التي تعصف به، والاستمرار في أداء الدور المنوط به في حشد المدخرات والموارد الوطنية وتوجيهها لدعم حركة النشاط الاقتصادي والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

البنوك مؤسسات وطنية يتوجب حمايتها ودعمها

الوطني وتقديم الخدمات المتطورة لمؤسساته، فعمل رأس المال الوطني، سواء بالمشاركة مع القطاع العام أو مع جهات الاستثمار الخارجية، على إنشاء العديد من البنوك التجارية والإسلامية، لتتولى حشد المدخرات وتوفير التمويل اللازم للنشاط التجاري والاقتصادي بشكل عام، وتقديم الخدمات المالية المتطورة له.

قامت البنوك الوطنية بواجباتها وأدت الدور المنوط بها في دعم الاقتصاد الوطني، وكانت مصاحبة لحركة التطور في البلاد، وتعرضت لما تعرضت له البلاد في مختلف منعطفات مسيرتها، من تقلبات اقتصادية وأزمات مالية وظلت صامدة في وجه التحديات تؤدي رسالتها وتقدم خدماتها لوحدة النشاط الاقتصادي وأفراد الجمهور على الرغم من كل الصعوبات والتحديات والأعباء التي تتحملها في سبيل ذلك.

لقد واجه القطاع المصرفي خلال السنوات العشر الماضية كما هائلا من المعوقات الخارجية والداخلية الأكثر حدة وتأثيرا على نشاطه، بدأت بحملة إغلاق الحسابات التي شنتها ضده البنوك الخارجية بهدف تقويض علاقاته المصرفية مع العالم الخارجي والتأثير على قدراته في تمويل الاستيراد وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن، وانتهاء بأزمة السيولة النقدية المتواصلة التي كان لها تأثيراتها السلبية المتعددة على واقع القطاع المصرفي وواقع الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وبالنظر إلى طبيعة الدور الحيوي الذي لعبه ويجب أن يستمر في لعبه للدفع بعجلة النشاط الاقتصادي ودعم الصمود الوطني في وجه المؤامرات والتحديات.

تبرز أمامنا (ختاماً) العديد من التساؤلات الأخرى التي يتوجب الإجابة عليها وهي:

في ظل العراقيل والضغوط المتوالية على القطاع المصرفي، هل نحن بصدد التخلي عن هذا القطاع والاستغناء عن دوره في دعم الاقتصاد الوطني، وهل لدينا الاستعداد لاستيعاب كل ما يمكن أن يخلفه ذلك من كوارث اقتصادية واجتماعية، أم أن المصلحة الوطنية والجهد الذي بذل في بناء مؤسسات هذا القطاع وتطويرها خلال فترة زمنية طويلة مضت يحتم علينا إبداء المزيد من الحرص على هذا القطاع الذي يمثل وجوده منجزا وطنيا هاما وركيزة أساسية لبنية الاقتصادية في البلاد، وتخفيف الضغوط الموجهة عليه، ومد يد المساندة له، ودعمه وتعزيز صموده.

وللإجابة على مثل تلك التساؤلات وإلقاء الضوء على أهمية الدور الذي يقوم به القطاع، نستعرض هنا وبإيجاز شديد الخلفية التاريخية لظهور مؤسسات القطاع المصرفي والمحطات والمنعطفات التي مرت بها، وما بذلته من جهود ووفرتة من موارد لدعم الحركة الاقتصادية وتوسيعها وتطويرها.

ليس بخاف على أحد أن اليمن حتى مطلع الستينيات، كانت تعاني من التخلف العميق في مختلف مجالات الحياة، وكان الشعب اليمني يعاني من الفقر المدقع والأمراض الفتاكة والمزمنة، ولانتشاله من ذلك الواقع المؤلم كان لابد من العمل على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تساعده على الخروج من براثن التخلف وتدفع به للالتحاق بركب التطور والحداثة، وتؤمن لأبنائه الرعاية والحياة الكريمة أسوة بغيرهم من الشعوب التي سبقتهم في الانطلاق نحو التطور والبناء.

كان التحدي الأكبر الذي واجه المعنيين بوضع خطط التنمية في ذلك الوقت هو محدودية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية وتوفير البنية التحتية المطلوبة لإحداث التحول الاقتصادي المنشود، حيث لم تكن رؤوس الأموال متوفرة وجاهزة لتمويل مشاريع التنمية أو الدفع بعجلة الاقتصاد، ولم يكن هنالك من سبيل لتجاوز هذه العقبة سوى العمل على تجميع المدخرات الوطنية المحدودة من مصادر الأفراد والمؤسسات التجارية الفردية، وكان لابد من وجود مؤسسات متخصصة تعمل على جذب تلك المدخرات وتوجيهها لتمويل النشاط التجاري والمبادرات الاستثمارية المحدودة في تلك الفترة، فتم إنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير بمبادرة من القطاع العام والخاص، ليقوم بتلك الوظيفة، ثم تلاه البنك الأهلي اليمني في عدن بعد تأميم البنوك الأجنبية.

قام البنكان الوطنيان اليمني والأهلي بدورهما الكامل في حشد المدخرات وتمويل النشاط الاقتصادي المحدود آنذاك وساهما في إنشاء ودعم الكثير من الشركات التجارية التي ظهرت في تلك الفترة ولعبت دوراً مهماً في تنشيط الحركة التجارية وتوسيعها.

مع مرور السنين، وبالتزامن مع توسع النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل أمام المواطنين، وظهور فائض النشاط لدى المؤسسات التجارية ظهرت الحاجة إلى مزيد من مؤسسات المال المسلحة بالأنظمة والتكنولوجيا الحديثة التي تؤهلها لاجتذاب تلك الفوائض والمدخرات الفردية وتوظيفها باتجاه تنمية الاقتصاد

محافظ البنك المركزي اليمني يلتقي القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية

التقى القائم بأعمال رئيس اللجنة الاقتصادية العليا- محافظ البنك المركزي اليمني هاشم إسماعيل، يوم 14 سبتمبر الجاري القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية محمود قائد ناجي. جرى خلال اللقاء مناقشة القضايا التي تهم النظام المصرفي في اليمن، وكذا الصيغ الجديدة لعمل القطاع المصرفي بعد إقرار قانون منع التعاملات الربوية، بما يحقق البيئة المناسبة لعمل البنوك لكي تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني.. كما ناقش اللقاء العوائق التي تواجه البنوك في هذه المرحلة والحلول اللازمة لإزالتها. وأكد القائم بأعمال رئيس اللجنة الاقتصادية، اهتمام الدولة بتطوير أداء القطاع المصرفي وحل الإشكاليات التي تواجهه، تنفيذاً لتوجيهات فخامة المشير الركن مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى.



جمعية البنوك اليمنية تشارك في المنتدى الغذائي الزراعي الصناعي (التحديات والفرص) لتحقيق الأمن الغذائي



شاركت جمعية البنوك اليمنية ممثلة بالقائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية محمود قائد ناجي ومساعد رئيس جمعية البنوك اليمنية أكرم الجرهموزي في المنتدى الغذائي الزراعي الصناعي (التحديات والفرص) لتحقيق الأمن الغذائي، الذي نظمه الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية ومؤسسة بروج اليمن للتسويق وتنظيم المعارض.

وفي افتتاح المنتدى أكد عضو المجلس السياسي الأعلى محمد صالح النعيمي أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي بين قطاعي الصناعة والزراعة لتطوير الصناعات الغذائية بما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي الكلي وتحقيق التنمية المستدامة.

ووجه بتشكيل لجنة مشتركة من وزارتي الصناعة والتجارة والزراعة والري والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية لتحديد الآليات المناسبة لتسويق منتجات الأسر المنتجة وتطويرها.

وفي افتتاح المنتدى بحضور وزير الزراعة والري المهندس عبد الملك الثور ونائب وزير الصناعة والتجارة أحمد محمد الشوتري استعرض مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية الدكتور طه المحبشي أهداف المنتدى وأهميته في تسليط الأنظار على قطاع الصناعات الغذائية في إطار الأهداف الاقتصادية العليا للدولة الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي الكلي وتحقيق التنمية المستدامة.

بدوره أوضح مدير مؤسسة بروج اليمن للتسويق وتنظيم المعارض علي الشريف أن المنتدى يهدف إلى تبادل الخبرات بين المشاركين لتطوير مجال

الصناعات الغذائية.

إلى ذلك افتتح عضو المجلس السياسي الأعلى محمد صالح النعيمي ومعه وزير الزراعة والري المهندس عبدالمك الثور ونائب وزير الصناعة والتجارة أحمد محمد الشوتري معرض صنعا للأطعمة يمزود 2023، الذي يقام بالتزامن مع المنتدى بمشاركة 75 شركة من الشركات الرائدة والمشاريع والجهات والقطاعات العاملة في مجال الاغذية.

وناقش المنتدى على مدى يومين بمشاركة خبراء وأكاديميين وممثلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص عدداً من أوراق العمل التي تضمنت تنمية الصناعات الغذائية وتطويرها.

وخرج المنتدى بجملة من التوصيات أكدت على ضرورة صياغة برنامج وطني يقوم على أساس إحلال و توطین الصناعات الغذائية وإحلالها بدلاً عن المستورد وتطوير المنتجات الغذائية اليمنية.

بنك التضامن يحصل على شهادة نظام إدارة الجودة (ISO 9001-2015)



بحضور رئيس مجلس الإدارة، احتفل بنك التضامن في الـ 6 من سبتمبر 2023 بحصوله على شهادة نظام إدارة الجودة (ISO 9001-2015).

وبهذه المناسبة أشاد الأستاذ شوقي أحمد هائل، رئيس مجلس الإدارة بحصول البنك على هذه الشهادة، وأعرب عن فخره واعتزازه بالإنجاز الذي حققه البنك، وعن شكره لكواد وموظفي البنك على جهودهم المثمرة والمتواصلة، مؤكداً على أهمية استمرار التزام البنك بتحقيق أعلى معايير الجودة والتميز في جميع جوانب عمله.

وخلال حفل الاحتفاء بنيل شهادة (ISO 9001-2015) التي مثل حصول البنك عليها تجسيدا وتأكيدا لنجاح رؤيته المختصرة بعنوان "أن نكون مصرفك الأول - والأول في اليمن" .. تم تكريم الفريق المتميز الذي ساهم في الحصول على هذه الشهادة المرموقة، التي تعد إضادة بالجودة والتميز في خدمات البنك، وتعكس التزام بنك التضامن بتقديم خدمات عالية الجودة وتلبية احتياجات وتوقعات العملاء.

يشار إلى أن مجموعة شهادات الـ (ISO) هي الأكثر شهرة على نطاق واسع عالمياً كعيار يخدم العديد من الصناعات والمؤسسات المختلفة ودليل إرشادي لجودة المنتجات والخدمات والإدارة. حضر الحفل نائب المدير العام الأستاذ بشير المقطري ومستشار المدير العام الأستاذ عارف مطهر ورئيس قطاع الخدمات الإلكترونية والتسويق الأستاذ أسامة العريضي وكافة منتسبي بنك التضامن.

SHARP

Be Original.

natco
Information Technology

50
ANNIVERSARY 1972-2022
DOCUMENT
BUSINESS

Sharp A3 Colour Multifunction Printers

Sharp A3 colour printers are part of our flagship multifunction printer range. Designed to improve business productivity, Sharp A3 colour printers deliver all the speed and efficiency benefits you'd expect, making them ideal for all your colour printing, copying, and scanning needs.



شركة ناتكو لتقنية المعلومات المحدودة

Natco Information Technology Co. LTD

المركز الرئيسي: صنعاء - شارع هائل - هاتف: 01 218 122/3

الأستاذ/ محمد اللاعي - المدير التنفيذي لبنك الأمل يحصد جائزة أفضل مصرف رقمي في الشرق الأوسط للعام 2023

التمويل الإلكتروني الذي يستهدف الشباب كجزء من باقة خدماته المصرفية الرقمية ، وكذا ما أحرزه البنك من تقدم ملموس في رقمنة خدمات التحويلات الاجتماعية المشروطة وغير المشروطة والتي تستهدف أفراد الفئات الفقيرة والأشد فقرا، الذين عادة ما يتركز تواجدهم في المناطق الريفية والثابتة، واستطاع بنك الأمل إحداث نقلة نوعية في جودة تقديم الخدمة لهم وإيصال مستحقاتهم ألياً دون الحاجة للحضور الشخصي، فضلا عن الخدمات المصرفية التقليدية التي يقدمها البنك (حوالات - تسديد فواتير - دفع أقساط التمويل..) وغيرها من الخدمات التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من احتياجات العملاء اليومية.

الجدير بالذكر هنا أن موقع (The Digital Banker) هو موقع عالمي للأخبار الموثوقة ومعلومات الأعمال والأبحاث الخاصة بقطاع الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم ، حيث يقدم مستشاروه وخبرائهم المختصون أبحاثاً موضوعية وتحليلات صناعية وتوقعات عبر أسواق الخدمات المصرفية والتأمين والتكنولوجيا المالية في جميع أنحاء العالم من خلال توفير رؤى موثوقة وخدمات إخبارية ومؤتمرات وتقارير بحثية ، إضافة إلى عمل (THE DIGITAL BANKER) مع كبرى المؤسسات المالية العالمية كشريك معرفي استراتيجي.



في تقديم خدماته المصرفية الرقمية التي تخدم توجه البنك في تحقيق الشمول المالي، من خلال الوصول إلى كافة فئات المجتمع دون استثناء في مناطق الريف والحضر، وكذا عمل البنك على إلغاء ضرورة الحضور الشخصي للعميل نظير حصوله على الخدمات المصرفية والمالية، الأمر الذي كان له تأثيره الإيجابي في التخفيف من معاناة السفر وصعوبة تنقل العملاء ، إضافة إلى ما حققه البنك من خطوة استباقية في تقديم

المصارف/ متابعات:

حصل الأستاذ محمد صالح اللاعي، المدير التنفيذي لبنك الأمل للتمويل الأصغر (AMB) على جائزة أفضل مصرف رقمي في الشرق الأوسط للعام 2023، المقدمة من موقع (THE DIGITAL BANKER) والتي يتم منحها لرواد وقادة البنوك المتميزة في تقديم الخدمات الرقمية للعملاء. وجاءت الجائزة تكريماً لجهود البنك المتواصلة

بنك التضامن ي دشّن خدمة تحويل الأموال للمغتربين اليمنيين بالتعاون مع تلي موني التابع للبنك العربي الوطني في السعودية



دشّن بنك التضامن خدمة تحويل الأموال للمغتربين اليمنيين في السعودية بالتعاون مع تلي موني التابع للبنك العربي الوطني السعودي.

وأكد الأستاذ/ شوقي أحمد هائل سعيد رئيس مجلس الإدارة أن هذه الخدمة تعد إنجازاً وإضافة جديدة للخدمات التي يقدمها بنك التضامن للمغترب اليمني أولاً، وفي توفير العملة الصعبة خارجياً لاستيراد الخامات والمواد الأساسية المطلوبة للسوق اليمني. وعيّر الأستاذ/ شوقي أحمد هائل عن شكره للقائمين على هذا النشاط في البنك والإدارات الداعمة للمغترب اليمني. هذا ويعد TeleMoney من أكبر مقدمي الحوالات المالية في المملكة والتي تتميز بالسرعة والأمان، وتتيح للمغتربين خيارات متعددة للتحويل بكل راحة وسهولة عبر نظام آلي متطور ومن خلال مراكز متخصصة حول المملكة.

وتقدم TeleMoney خدمة تحويل الأموال للمغتربين اليمنيين عبر عدة طرق منها فروع تلي موني، وتطبيق تلي موني، وصرافات البنك العربي الوطني في السعودية، وموقعه الإلكتروني. الجدير بالذكر أن بنك التضامن يقدم خدمة الحوالات السريعة للمغتربين اليمنيين في السعودية عبر شبكة واسعة تتضمن: انجاز، ارسال، كويك باي، بن يعلا، الانماء اكسيرس، وخدمة ويسترن يونيون.

الأمل Express

حوالتك
في لحظات ..



الرقم المجاني
8000006



بنك من لا بنك له
Bank of the Unbanked

العلاوة للصرافة
Alawneh Exchange



حول من وإلى الأردن
في لحظات

8000006



جمعية البنوك اليمنية تشارك في تدشين البنك المركزي اليمني العمل بنظام الاستعلام الائتماني الجديد

على تحديثها باستمرار وبشكل منتظم، والعمل على موازنة أنظمتها البنكية مع نظام السجل الائتماني للوصول إلى أفضل النتائج والأهداف المرجوة منه لتقديم خدمة مصرفية متميزة. وفي سياق متصل أكد الوكيل المساعد لقطاع الرقابة على البنوك بلقى الفسيل، أن البنك المركزي يعتمد على وضع آليات حديثة في تنظيم العلاقة بين الكيانات المصرفية العاملة في الجمهورية، من ضمنها نظام الاستعلام الائتماني وذلك بما يمثله من ضمان لحماية مصالح المصارف والمتعاملين معها من مخاطر التمويل تحقيقاً لمبدأ السلامة المصرفية وترقية الأداء المالي والحد من التعثر.

عقب ذلك قام مدير المشروع باستعراض أهم المميزات التي يوفرها هذا النظام مقارنة بالنظام القديم وذلك من حيث سهولة ومرونة الاستخدام، ومقدار الوثوقية والأمان العالي الذي يتمتع به، وكذا قدرته على توفير حزمة كبيرة من التقارير التي تلبى متطلبات البنوك والبنك المركزي وتساعد على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وبما يعمل على الحد من المخاطر، بالإضافة إلى إمكانياته غير المحدودة في الاحتفاظ بالبيانات التاريخية. حضر حفل التدشين مدراء البنوك المحلية والأجنبية وشركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر.



البنك، وكيال قطاع الرقابة على البنوك، مدى أهمية هذا النظام كأساس في الدراسات الائتمانية والتاريخ الائتماني للتعامل، الأمر الذي سيعمل على الحد من المخاطر الائتمانية، ويساهم بدوره في تعزيز قدرة الجهاز المصرفي وسلامته، مضيفاً بأن نجاح هذا النظام وفعالته يستوجب على جميع البنوك حالياً والمؤسسات المالية الأخرى العمل وفق متطلبات نظام السجل الائتماني و الالتزام باستيفاء كافة البيانات الائتمانية لعمالها بشكل صحيح ودقيق، والعمل

شاركت جمعية البنوك اليمنية ممثلة في الأستاذ أكرم الجرهموزي مساعد رئيس الجمعية للدراسات والبحوث، في تدشين البنك المركزي اليمني صباح الأول من أغسطس 2023، العمل بنظام الاستعلام الائتماني الجديد (Credit Bureau) في حفل أقيم في مبنى البنك في العاصمة صنعاء، تحت رعاية محافظ البنك المركزي، ضمن مشاريع البنك المرتبطة بعملية التحول نحو الاقتصاد الحقيقي والرؤية الوطنية. وخلال فعاليات التدشين أوضح الأخ فواز

مدير عام اتحاد الغرف التجارية يلتقي رئيس غرفة تجارة الأردن

تواجهه والنهوض من جديد، يعتبر واجبا قوميا عربيا .. مؤكداً استعداد تجارة الأردن لبذل أي جهود تسهم في تهيئة كل السبل للدفع بعلاقات البلدين إلى الأمام، كون اليمن سوقاً مهماً وشريكاً تجارياً مهماً للأردن. حضر اللقاء رئيسة لجنة سيدات الأعمال في الاتحاد الدكتور فوزية ناشر.



التقى مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية الدكتور طه الحبشي بالعاصمة الأردنية عمان رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الأردنية خليل محمد الحاج توفيق .

جرى خلال اللقاء بحث سبل تطوير علاقات التعاون والتنسيق بين الجانبين وآليات تفعيل أعمال ونشاط مجلس الأعمال المشترك، الذي تم تأسيسه عام 2002.

كما تم الاتفاق على إعادة إطلاق المجلس من جديد بعد تشكيل أعضائه من البلدين والبالغ عددهم 24 عضواً مناصفة من الأردن واليمن.

وفي اللقاء أكد مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية أهمية تفعيل مجلس الأعمال اليمني الأردني المشترك بما يخدم تعزيز جوانب التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين.

ولفت إلى أنه سيتم خلال الفترة المقبلة الترتيب لإشهار المجلس بعد استكمال قائمة الأعضاء من رجال الأعمال في الجانبين اليمني والأردني. ونوه بالعلاقات المتميزة القائمة بين البلدين الشقيقين وخاصة في المجالات التجارية والصناعية والاقتصادية.

من جهته أشار رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الأردنية إلى أن علاقات البلدين متميزة على مختلف المستويات لذلك يستوجب إعادة بناء شكل جديد للتعاون التجاري والاستثماري المشترك، والاستفادة من الفرص المتاحة لدى الطرفين.

ولفت إلى أن المجلس سيكون له دور رئيسي ومهم في المرحلة المقبلة لجهة تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين والعودة به لما كان عليه سابقاً، من خلال زيادة مستوى التبادل التجاري والاستثماري.

وأشار إلى أن دعم اليمن الشقيق ومساعدته على تخطي الصعوبات التي

TeleMoney

حوّل عبر تلي موني لليمن ..
أودعها في حسابك أو استلمها

من فروع بنك التضامن أو من أي صراف



فروع



صراف anb



الخدمة الذاتية



تطبيق TeleMoney



بنك التضامن
Tadhamon
Bank

TeleMoney

مصرف اليمن البحريين الشامل يرفع رأسماله إلى 12 مليار و700 مليون ريال

أقرت الجمعية العامة العادية وغير العادية لمصرف اليمن البحريين الشامل رفع رأس مال المصرف إلى 12 مليار و700 مليون ريال.

وصادقت الجمعية العامة العادية وغير العادية للمصرف في اجتماعها المنعقد بحضور ممثلي البنك المركزي اليمني ووزارة الصناعة والتجارة على البيانات المالية للمصرف عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2022، وبلغت نسبة الحاضرين في الاجتماع من مساهمي المصرف 89.013%.



معهد (كاك) بنك يختتم ورشة عمل تحديد وتحليل الاحتياجات التدريبية

المصارف/ متابعات:

اختتمت بمعهد (كاك) بنك للتدريب ورشة عمل حول تحديد الاحتياجات التدريبية في البنوك والمؤسسات والشركات. هدفت الورشة إلى تعريف 40 مشاركاً من عدد من الجهات المالية "بنوك، مصارف، شركات، مؤسسات" بأهمية التدريب والقدرة على تحديد فجوة الأداء ومعرفة كيفية تحديد الاحتياجات التدريبية. وتضمن برنامج الورشة التدريبي مجموعة من المهارات والمعارف حول تطبيق الخطوات العملية والعلمية لتحديد وتحليل الاحتياجات التدريبية.



(كاك) بنك ينظم برنامجاً تدريبياً في أساسيات الصيرفة الإسلامية



المصرفي، وكذا القدرات الأساسية اللازمة للتعامل مع آليات وطرق وصيغ عقود التمويل في المصارف الإسلامية بهدف مواكبة المستجدات خصوصاً قانون منع التعاملات الربوية بما يسهم في التطبيق العملي. ويأتي تنفيذ هذا البرنامج في إطار توجهات قيادة البنك ممثلة بالأخ رئيس مجلس الإدارة، الذي يولي التدريب أهمية قصوى لمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في القطاع المصرفي، وفقاً لنظام الصيرفة الإسلامية، وما يتطلبه ذلك من الإعداد والتهيئة للتحويل إلى النظام المصرفي الإسلامي، الذي يتضمن تدريب وتأهيل الموظفين للعمل وفقاً للصيرفة الإسلامية.



المصارف/ متابعات:

نظم "كاك بنك" برنامجاً تدريبياً في أساسيات الصيرفة الإسلامية لمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في القطاع المصرفي. هدف البرنامج التدريبي إلى رفد 53 مشاركاً من موظفي خدمة العملاء في البنك بمهارات ومعارف حول المفاهيم والمبادئ الأساسية لأعمال المصارف وفقاً للصيرفة الإسلامية والاقتصاد الحقيقي. وشمل البرنامج محاضرات نظرية وتطبيقات عملية عن أهم الاختلافات بين التعاملات المالية الإسلامية والتعاملات المالية التقليدية في القطاع

خدمات مصرفية
إسلامية شاملة



مصرف اليمن والبحرين الشامل

Shamil Bank
of Yemen & Bahrain

بنك إسلامي

الرقم المجاني

8000830

www.sbyb.net



البنك المركزي اليمني ي دشّن العمل بنظام الاستعلام الائتماني الجديد



المصارف/ خاص:

دشن البنك المركزي اليمني في الأول من شهر أغسطس 2023، العمل بنظام الاستعلام الائتماني الجديد (Credit Bureau).

وفي التدشين الذي أقيم بمبنى البنك المركزي اليمني بالعاصمة صنعاء برعاية محافظ البنك الأستاذ هاشم إسماعيل ونائبه الأستاذ أحمد لطفي أوضح وكيل قطاع الرقابة على البنوك الأستاذ فواز البناء، أن النظام الجديد له أهمية كبيرة كأساس في الدراسات الائتمانية والتاريخ الائتماني للعميل، الأمر الذي يمكن الحد من المخاطر الائتمانية، ويساهم بدوره في تعزيز قدرة الجهاز المصرفي وسلامته، مشيراً إلى أن البنك المركزي يعمل حالياً على تحديث وتطوير التعليمات الرقابية والاشرفية بما يتيح للمؤسسات والشركات المقرضة غير المصرفية مثل (الاتصالات، التمويل الأصغر، التمويل التّأجيري) الاستفادة من هذا النظام وبما يضمن في نفس الوقت حماية سريعة وخصوصية بيانات الأفراد والشركات، مؤكداً على ضرورة التزام البنوك حالياً، وكذا المؤسسات المالية الأخرى بالعمل وفق متطلبات نظام السجل



أبو منصور: تم بناء النظام وفق أحدث التقنيات

وكيف استطاع فريق التطوير بناء النظام من خلال الاستعانة بكافة المعلومات والتفاصيل، وكذا الخبرات والتجارب المطبقة في الأنظمة العالمية المماثلة، مع الأخذ في الاعتبار دراسة كافة أوجه القصور في نظام السجل الائتماني القديم، وبالتالي بناء وتجهيز النظام وفق أحدث التقنيات العالمية وتجاوز كافة أوجه القصور التي اتسم بها النظام القديم وإضافة العديد من المميزات التي ستبني كافة التوسعات المستقبلية التي سيتم استعراض تفاصيلها خلال ورشة العمل التي سيتم تنفيذها مع مختصي البنوك الشهر القادم، وتطرق أبو منصور لأهم مميزات النظام الجديد المتمثلة في إمكانية التكامل والربط مع أنظمة البنوك، وتحديث البيانات آلياً، وتمكين البنوك من قراءة كم كبير من البيانات وتحليلها أو التنبؤ بها من خلال لوحات المعلومات (Dashboard) والشاشات الرسومية (Diagrams) المتاحة في النظام، وأيضاً قدرة النظام على اكتشاف الأخطاء في ملفات التحديث المرسله من البنوك والربط مع الأحوال المدنية، وبما يجعل البيانات أكثر موثوقية، وكذا إمكانية استخراج تقارير لكل جهة بما يخص عملائها، مشيراً إلى أن النظام الجديد لا يسمح بتكرار العملاء، ويظهر العملاء المتشابهين عند إضافة عميل جديد من خلال خوارزمية محددة تقوم بعمل عدة مقارنات.

وفيما يتعلق بجانب أمن النظام وحماية المعلومات، أكد أبو منصور أن النظام متوافق مع معايير الأمن السيبراني الحديثة مثل تشفير البيانات (Data Encryption) وتوفير المصادقة متعددة العناصر (MFA) والعمل ببروتوكول التصفح الآمن (Https) عبر شهادة حماية الأمان (SSL Certificate).



الأمير: النظام سيعمل على رفع مؤشر بلادنا في تقارير تحسين وتمكين بيئة الأعمال



1442هـ بمشاركة كافة البنوك وشركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر إلى جانب كافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص، والذي كان من أبرز توصياته توفير نظام استعلامي جديد (Credit Bureau)، تم تضمينه مشروع خطة البنك الاستراتيجية للتحويل نحو الاقتصاد الحقيقي، إضافة إلى ثلاثة مشاريع مكملتها البرنامج وهي (مشروع تحسين مؤشرات الحصول على الإئتمان، ومشروع ربط النظام مع قنوات مقدمي الخدمات المالية، وكذا مشروع إعداد مسودة القانون الخاص بالائتمان)، مؤكداً أن قيادة البنك أدرجت هذا البرنامج ضمن البرامج ذات الأولوية، وتعمل بشكل مستمر على متابعة مستوى تنفيذ باقي المشاريع الثلاثة المرتبطة بالبرنامج، مشيراً إلى أنه سيتم الانتهاء منها قريباً، وسيكون لها أثر كبير في تعزيز كافة الأعمال الائتمانية.

وفي الختام أوضح مستشار المحافظ المهندس محمد أبو منصور "مدير المشروع، رئيس فريق التطوير" الصعوبات التي حالت دون توفير نظام عالمي جاهز،



الفيسل: نظام الاستعلام الجديد ضمانة مهمة لحماية مصالح المصارف والمتعاملين معها



البناء: نظام الاستعلام الائتماني يحتم على جميع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى العمل وفق متطلباته



معها من مخاطر التمويل، ويعمل على تحقيق مبدأ السلامة المصرفية والحد من التعثر، إضافة إلى دوره في تعزيز وتطوير الأداء المالي بشقيه التمطي والرقمي، مؤكدة في ختام حديثها أن هناك العديد من المشاريع الأخرى قيد الإنجاز ستعمل على خدمة قطاع البنوك وقطاع التأمين والتمويل الأصغر والقطاع المالي بشكل عام وسوف يتم تدشينها قريباً.

من جانبه أوضح الأستاذ هاشم الأمير، مدير برنامج الاستعلام الائتماني وعضو الفريق الوطني لتحسين مؤشر بيئة الأعمال في اليمن، أن تدشين العمل بالنظام يعد إنجازاً سيعمل على رفع مؤشر بلادنا في تقارير البنك الدولي (DR-BEE)، إضافة إلى تحقيقه لأحد مخرجات اللقاء التشاوري الخاص بعملية التحويل نحو الاقتصاد الحقيقي، الذي عقد في رمضان

الائتماني، والالتزام باستيفاء وتحديث كافة البيانات الائتمانية لعملائها بشكل صحيح ودقيق ومنظم، إضافة إلى سرعة مواكبة أنظمة البنوك المتأخرة مع نظام السجل الائتماني للوصول إلى أفضل النتائج والأهداف المرجوة منه لتقديم خدمة مصرفية متميزة. وفي سياق متصل أكدت الأستاذة/ بلقيس الفيسل، الوكيل المساعد لقطاع الرقابة على البنوك، أن البنك المركزي يعتمد على وضع آليات حديثة في تنظيم العلاقة بين الكيانات المصرفية العاملة في الجمهورية ضمن دوره التنظيمي القائم على جودة التعليمات وسرعة معالجة الاختلالات والتكيز على أتمتة العمليات، باعتبارها البوابة الرئيسية لعملية التحويل المالي الرقمي، الذي يتطلب نظاماً حديثاً للاستعلام الائتماني، يضمن حماية مصالح المصارف والمتعاملين

خلال ورشة عمل نظمها معهد الدراسات المصرفية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ..

استعراض ومناقشة النسخة التجريبية من منصة التمويل الأصغر في اليمن



بالوكالة الألمانية للتنمية أحمد الزمزمي أن الوكالة تقدم مجموعة متنوعة من المساعدات والمشاريع التنموية لليمن ومن ضمنها هذا المشروع إيماناً من الوكالة بأهمية الدور التي تلعبه المؤسسات المالية وخصوصاً مؤسسات التمويل الأصغر في التنمية.

وخلال الورشة التي حضرها ممثلون عن البنوك اليمنية وبنوك ومؤسسات وبرامج التمويل الأصغر العاملة في اليمن جرى استعراض وظائف المنصة ومناقشة آليات العمل عليها والتوصيات. بمجموعة من الملاحظات والتوصيات.

المستهلك المالي وتعزيز الشمول والإدماج المالي. من جهته أوضح مدير عام معهد الدراسات المصرفية عبد الغني السماوي أن المنصة تستهدف تسهيل الوصول إلى خدمات التمويل لمشاريع التمويل الأصغر من جميع فئات المجتمع وخصوصاً رواد الأعمال والشباب والنساء.. لافتاً إلى أن المنصة ستحتوي، إضافة إلى عرض خدمات ومنتجات التمويل الأصغر، على جزء خاص بالتعليم والتثقيف المالي. وأشاد بتفاعل المشاركين الكبير في المنصة من بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر مع المشروع. بدوره أكد مدير مشروع دعم القطاع الخاص

المصارف/ متابعات:

نظم معهد الدراسات المصرفية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ورشة عمل لاستعراض ومناقشة النسخة التجريبية من منصة التمويل الأصغر في اليمن. وفي افتتاح الورشة أشارت الوكيل المساعد لقطاع الرقابة على البنوك بلييس الفسيل إلى أهمية قطاع التمويل الأصغر في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل. وأكدت أن البنك المركزي يعمل حالياً على إصدار مجموعة من التعليمات التي سوف تساهم في تعزيز قطاع التمويل الأصغر وحماية

حصول 16 كادراً من كوادر البنوك اليمنية على شهادة الأخصائي الإسلامي المعتمد في الأسواق المالية



يشار إلى أن الأخصائيين الحاصلين على شهادة الأخصائي المعتمد في الأسواق المالية، يعملون في البنك المركزي اليمني، وبنك التسليف التعاوني الزراعي، والبنك اليمني للإنشاء والتعمير، وبنك اليمن الدولي، وبنك اليمن والكويت، وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي، والبنك الأهلي اليمني، وبنك اليمن والبحرين الشامل.

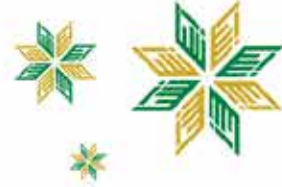
المصارف/ متابعات:

حصل عدد 16 كادراً مختصاً من كوادر عدد من البنوك اليمنية على شهادة الأخصائي الإسلامي المعتمد في الأسواق المالية. وتهدف شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في الأسواق المالية، التي يقدمها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) إلى تأهيل وتدريب الخبيرات العاملات في المؤسسات المالية الإسلامية لفهم طبيعة وأساسيات الاستثمار في الأسواق المالية المختلفة والتعرف على تقنيات الأدوات المستخدمة والتطبيقات العملية لمنتجاتها وبيان التأصيل الشرعي لها، إضافة إلى تحديد مدى توافق عدد من الأدوات والمنتجات الحديثة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويعتبر المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية "الذي تأسس عام 2001 ومقره الرئيسي في مملكة البحرين" منظمة دولية تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ويمثل المجلس العام المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويهدف إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

وكان معهد الدراسات المصرفية قد قام خلال الأعوام السابقة بإدخال مجموعة من أهم الشهادات الدولية من خلال التعاقد مع الجمعيات والمعاهد المهنية الدولية والإسلامية التي تعمل على تعزيز قدرات القطاع المصرفي اليمني وتطوير كفاءة الكادر المصرفي.



بنك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK
ثقة وأمان



رصيد لا محدود

من الخبرة والثقة والتطوير المستمر



www.sababank.com
info@sababank.com
[f](https://www.facebook.com/sabaislamibank) [@sabaislamibank](https://www.instagram.com/sabaislamibank)



اختتام برنامج تدريبي متخصص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لموظفي بنك اليمن والخليج

بهذه العمليات، وفي حفل اختتام البرنامج أكد مدير عام بنك اليمن والخليج الأستاذ عبده أحمد الصياد أن عقد هذه البرامج التدريبية يأتي في مقدمة أولويات الإدارة العليا للبنك لما لها من أهمية بالغه في بناء قدرات موظفي البنك لمواكبة التوجهات الحديثة والمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولفت إلى أن البنك يولي اهتماماً كبيراً بتطوير أنظمتها وأتمتتها بما يكفل استيعابها للأنظمة والمعايير العالمية في هذا المجال. وأشار إلى أن تنفيذ البرنامج يأتي ضمن خطة بنك اليمن والخليج لتجويد مهارات وإمكانيات كادره الوظيفي من خلال التدريب النوعي المتخصص بما يواكب التطورات في مجال تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للمعايير الدولية.

فيما أشاد الخبير الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحوكمة البنوك الأستاذ/ وديع محمد السادة بمستوى كوادرات بنك اليمن والخليج ودوره ومساهمته الفاعلة في تحقيق الاستقرار للقطاع المصرفي في اليمن. وفي الاختتام تم توزيع الشهادات على المشاركين في البرنامج.



عملية حول مخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المؤسسات المالية والمصرفية وكيفية حدوثها وطرقها وأساليبها والمراحل التي تمر بها كل منهما وخصائصهما والتشريعات الدولية والمحلية التي تحكم مكافحة هذه الجرائم والإجراءات والتدابير الوقائية وبذل العناية الواجبة بهذا الخصوص وآليات تعامل المؤسسات المالية مع العملاء والحالات التي تمثل مخاطر مرتفعة ومؤشرات الاشتباه التي تتعلق

اختتمت بصنعاء في الـ 12 من سبتمبر 2023 فعاليات البرنامج التدريبي الذي نفذته بنك اليمن والخليج بالتنسيق مع دار النخبة للاستشارات والتدريب بعنوان (أساسيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). هدف البرنامج لإكساب موظفي البنك المعارف والمهارات الأساسية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تضمن البرنامج محاضرات نظرية وتطبيقات

بنك اليمن والكويت يرفع رأسماله إلى 19 مليار ريال

القروض والسلفيات والتمويلات الإسلامية مبلغ 36.7 مليار ريال يمني مقارنة بمبلغ 28.8 مليار ريال يمني في 2021. مشيراً إلى أن إجمالي أرصدة ودائع العملاء بلغت 218.5 مليار ريال يمني مقارنة بمبلغ 195.7 مليار ريال يمني في 2021م، وبلغ إجمالي أرصدة حقوق المساهمين مبلغ 23 مليار ريال يمني مقارنة بمبلغ 18.3 مليار ريال يمني في 2021. فيما بلغ صافي إيرادات الفوائد مبلغ 7.5 مليار ريال يمني مقارنة بـ 8.6 مليار ريال يمني عن 2021 بانخفاض يبلغ 1.1 مليون ريال يمني ونسبة 13% وبلغ إجمالي المصروفات والزكاة، مبلغ 10.6 مليار ريال يمني مقارنة بمبلغ 10.2 مليار ريال يمني في 2021 بزيادة بلغت 451 مليون ريال يمني ونسبة زيادة 4%. وبين المسوري أن صافي أرباح البنك بعد الضرائب عن السنة 2022م شهد هو الآخر ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ 4.7 مليار ريال يمني مقارنة بمبلغ 4.1 مليار ريال يمني في 2021.

وأكد رئيس مجلس الإدارة أن البنك اتخذ العديد من الإجراءات المالية الماكية لقرار منع التعاملات الربوية رقم 4 لسنة 1444هـ وأقر العديد من الإجراءات المالية بما يتوافق مع القانون.

وتطرق رئيس مجلس الإدارة في تقريره إلى الخطط المستقبلية لتطوير وتحديث البنك وبما يساهم في تطوير أنشطة البنك المصرفية التي تعزز من مكانته في السوق المالية، حيث استطاع بنك اليمن والكويت أن يحافظ على زيادته في السوق المالية والمصرفية اليمنية، رغم الكساد المالي العالمي وتداعيات كوفيد 19 الذي أدى إلى الانكماش الاقتصادي في العالم، كما تم الاستماع إلى ملاحظات الجهات المختصة والمحاسبة القانونية.

يشار إلى أن الجمعية العمومية العادية وغير العادية كانت قد صادقت، على البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات القانونيين عن السنة المالية المنتهية ديسمبر 2022.

رفع بنك اليمن والكويت رأس ماله إلى 19 مليار ريال، جاء ذلك خلال الاجتماع السنوي الواحد والأربعين للجمعية العمومية العادية وغير العادية لمساهمي البنك المنعقد يوم الخميس 14 سبتمبر 2023 برئاسة رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسين المسوري، وبحضور أعضاء الجمعية.

وفي الاجتماع قدم رئيس مجلس إدارة البنك الأستاذ حسين محمد المسوري تقريراً عن نشاط البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، حيث تمت المصادقة عليه من قبل أعضاء الجمعية.

وأشاد الأستاذ/ حسين المسوري في بداية التقرير بالجهود المبذولة في تحقيق النتائج المالية والتشغيلية المتميزة.. مؤكداً أن بنك اليمن والكويت تمكن من الإيفاء بكل التزاماته مع جميع العملاء في ظل بيئة العمل الاقتصادية القائمة واستطاع الاستمرار في مواجهة المتغيرات المحيطة بشكل إيجابي وبكفاءة ومرونة كانت هي الركيزة الأساسية لنمو البنك وأعماله خلال الأعوام السابقة. مضيفاً أن البنك تمكن من تحقيق المستهدفات للعام 2022 وعزز من قوة وأمان البنية التحتية لضمان استمرارية الأعمال في مختلف الظروف.

وأشار الأستاذ/ حسين المسوري إلى جملة من الأرقام التي حققها البنك خلال العام 2022 ومنها زيادة حقوق المساهمين بمبلغ 4.7 مليار ريال ونسبة زيادة بلغت 26% وتتمثل في صافي أرباح العام بعد الضرائب وتتضمن حقوق المساهمين بمبلغ 4.4 مليار ريال كأرباح مرحلة قابلة للتوزيع بعد تحويل مبلغ 705 مليون ريال للاحتياطي القانوني.

منوهاً إلى أن صافي إيرادات البنك (النتائج التشغيلية) بلغت عن العام 2022 ما قيمته 16.5 مليار ريال مقارنة بـ 15.8 مليار ريال في 2021.

وأوضح الأخ حسين المسوري في تقريره أن إجمالي أصول البنك بلغت في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 274 مليار ريال يمني مقارنة بمبلغ 246 مليار ريال يمني في 2021 بزيادة بلغت 28 مليار ريال يمني، وبلغ صافي قيمة

بنك سبأ الإسلامي يكرم فريق إعداد دليل إجراءات الخدمات المصرفية



كرم بنك سبأ الإسلامي فريق إعداد دليل إجراءات الخدمات المصرفية.

يتضمن الدليل كافة الإجراءات المتعلقة بتقديم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وفق أفضل الممارسات في العمل المصرفي ويتوافق مع المعايير والقواعد المهنية والرقابية في إدارة المخاطر المصرفية والعناية الواجبة ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

وفي التكريم أشار القائم بأعمال المدير العام محمد القاضي إلى أن هذا التكريم يأتي تقديراً لجهود فريق العمل المبذولة في إعداد هذا الدليل المرجعي المهم، والذي يهدف إلى توفير مرجع شامل لجميع الإجراءات المتعلقة بالخدمات المصرفية التي يقدمها بنك سبأ الإسلامي.

ولفت إلى أن هذا الدليل يمثل قيمة مضافة ونقله نوعية في مجال التنظيم الإداري والاجرائى لخدمات البنك بما يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء ورفع مستوى الأداء

عن سعادتهم بهذا التكريم .. مؤكداً حرصهم الدائم على تقديم المزيد من الجهود لخدمة البنك والعملاء.

المصرفي لتحقيق تطلعات وطموحات العملاء والموظفين عموماً. فيما عبر أعضاء الفريق الذين تم تكريمهم

البنك التجاري ينظم برنامجاً تدريبياً بعنوان: (أخصائي صيرفة إسلامية)



في تطوير مستوى الأداء . وثمن جهود المدرب أ. الدكتور/ سعد الأقرع في تنفيذ البرنامج بالشكل المطلوب.

تضمن البرنامج على مدى عشرة أيام محاضرات نظرية وتطبيقات عملية حول أساسيات الصيرفة الإسلامية والأطر الأخلاقية الحاكمة لعملها وبيان المبادئ والقواعد والأهداف والعقود التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي وعلاقتها بالصيرفة الإسلامية وآلية عملها إضافة إلى تمكين المشاركين من تحديد الأدوات والآليات والعقود التي تنظم عمل الصيرفة الإسلامية ومواضيع أخرى متعلقة بالنظام والاقتصاد الإسلامي.

نظم البنك التجاري اليمني بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية برنامجاً تدريبياً بعنوان أخصائي صيرفة إسلامية.

وفي الافتتاح أشار مساعد المدير العام للموارد البشرية والشؤون الإدارية الأستاذ/ فهمي أحمد عبدالرزاق إلى أن البرنامج يهدف إلى إكساب المشاركين مفاهيم الاقتصاد الإسلامي والصيرفة والمعاملات المالية الإسلامية والنظام المصرفي الإسلامي.

ولفت إلى أن هذه البرامج التدريبية تأتي ضمن أنشطة وبرامج البنك لتأهيل وتدريب كوادره في مختلف الجوانب والمجالات المصرفية بما يساهم

معهد كاك المصرفي يختتم برنامجاً تدريبياً في الصيرفة والتمويلات الإسلامية



اختتم معهد كاك المصرفي التابع لبنك التسليف التعاوني والزراعي، في 7 من سبتمبر 2023 البرنامج التدريبي في الصيرفة الإسلامية والتمويلات الإسلامية. واستهدف البرنامج الذي نفذته المعهد بالتنسيق مع معهد الدراسات المصرفية، عدد 35 متدرباً ومتدربة من موظفي البنك (مدراء فروع، مدراء العمليات، مدراء المكاتب، مشرفي خدمة العملاء بفرع أمانة العاصمة صنعاء).

وهدف البرنامج إلى إكساب المشاركين المعارف والمهارات الحديثة في أساسيات الصيرفة الإسلامية ورفد الكفاءة وتحقيق الجاهزية الذاتية للبنك. وأوضح مدير التدريب في البنك محمد المقطري أن محاور التدريب اتسمت بالشمول والربط بالواقع العملي إزالة التخوف الحاصل لدى بعض الموظفين وكيفية العمل بالمعاملات الإسلامية على أساس الصيرفة الإسلامية.

مدير فرع البنك اليمني بصنعاء، مسؤول مشروع صرف المساعدات الخاصة بمنظمة WFP: 8822 مستفيداً من مشروع مساعدات (WFP) التي تم صرفها عبر فروع البنك المختلفة



السقاف

تجلت بوضوح من خلال إتمام صرف ما يقارب خمسة آلاف حالة خلال الأيام الأولى من الفترة المحددة لعملية الصرف وكذا من خلال الانطباع الممتاز الذي خرج به وفد منظمة WFP عن الآلية المتبعة لإنجاح عملية الصرف بعد زيارته لبعض فروع البنك للاطلاع عن قرب على آلية صرف المساعدات والتأكد من عدم وجود أي عوائق أو شكاوى لدى المستفيدين. وأشاد السقاف بجهود الإدارة العليا للبنك ممثلة برئيس مجلس الإدارة الأستاذ/ حسين فضل هرهرة والمدير العام الأستاذ/ مدين عبدالجليل ونائب المدير العام للعمليات المصرفية الأستاذ محمد قيس ومدير إدارة المنظمات والتسويق الأستاذ/ معمر الهاشمي وما قدموه من دعم ومساندة وتوفير لمتطلبات واحتياجات الفروع بهدف تسهيل وإنجاح عملية الصرف. معبراً في ختام تصريحه عن الشكر والتقدير لجميع مدراء ونواب الفروع وكل الموظفين بما في ذلك عمال الحراسة في فروع البنك الذين ساهموا في تنظيم وتسريع وتسهيل عملية الصرف ونجاحها بشكل كبير.

أكد مدير فرع البنك اليمني بصنعاء، مسؤول مشروع صرف المساعدات الخاصة بمنظمة WFP، الأستاذ/ عامر عبدالولي السقاف أن عدد الحالات المستفيدة من مشروع صرف المساعدات المالية الخاصة بمنظمة WFP، التي تم صرفها عبر فروع البنك اليمني للإنشاء والتعمير بلغ 8822 حالة. وأوضح أن عملية صرف المساعدات التي بدأت منتصف شهر أغسطس الماضي عبر فروع البنك اليمني وبالشراكة مع بنك الأمل واستمرت لمدة ثمانية أيام، تميزت بالسلاسة والترتيب، وتقديم كافة أنواع التسهيلات للمستفيدين. وأشار إلى أن فروع البنك اليمني للإنشاء والتعمير الكبيرة والواسعة اعتمدت آلية موحدة ومنظمة أخذت بعين الاعتبار تسهيل حصول كبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة على المساعدات الخاصة بهم في جميع الفروع من خلال تخصيص صراف خاص بهم. وقال أن أبرز مظاهر الترتيب والتنظيم لعملية صرف المساعدات قد

بنك اليمن الدولي ينفذ برنامج أخصائي صيرفة إسلامية



نفذ بنك اليمن الدولي بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية برنامج أخصائي صيرفة إسلامية في مركز التدريب التابع للبنك. وهدف البرنامج الذي تم تنفيذه على مدى أسبوعين إلى إكساب المستهدفين من خلاله وهم (مساعدو المدير العام، ومدراء الإدارات وكذا مدراء فروع البنك) العديد من المعارف والمهارات والمفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى القدرة على التمييز بين القواعد الثابتة والمتغيرة في الاقتصاد الإسلامي وكذا القدرة على توجيه الأفكار الاقتصادية الجديدة وفقاً للمقاصد الشرعية وغيرها من المفاهيم الإسلامية الأخرى. واشتمل البرنامج الذي حاضر فيه الأستاذ الدكتور سعد الأقرع والأستاذ خالد قاضي على عدد من المحاور التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات في إطار المفاهيم العامة للاقتصاد الإسلامي، وكذا قواعد وأهداف الاقتصاد الإسلامي، والمبادئ والمقاصد والفروق في الاقتصاد الإسلامي إضافة إلى تعريف المشاركين في البرنامج بهيكل الاقتصاد الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية.

لا داعي لحمل النقود في سفرك وتجوالك

بطاقات مقبولة الدفع في جميع نقاط البيع و إمكانية السحب من أي صراف آلي في العالم



البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank



البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

 ycbankye

8 0 0 8 0 0 0

009671299988



والرقابة على شركات التأمين للبنك المركزي اليمني قرار صحيح، كون البنك المركزي هو جهة الاختصاص الفعلية والمعنية بالإشراف والرقابة على شركات التأمين.. موضحاً، أن شركات التأمين هي الوجه الآخر للبنوك، وهما مكملان لبعض في تأدية واجب حماية الاقتصاد الوطني.. تفاصيل أكثر في السياق التالي..

“ في حديث تميز بالشفافية والمصداقية والتعبير عن الوعي الكبير بأهمية الدور المحوري المتكامل لشركات التأمين والبنوك التجارية اليمنية لحماية الاقتصاد الوطني، أكد الأستاذ علي محمد هاشم، أمين عام الاتحاد اليمني للتأمين، خلال رده على أسئلة اللقاء الذي أجرته معه ”المصارف“، أن إسناد مهمة الإشراف

الأستاذ / علي محمد هاشم- أمين عام الاتحاد اليمني للتأمين:

البنك المركزي هو جهة الاختصاص الفعلية للرقابة والإشراف على شركات التأمين

شروط الاكتتاب والتعويض وإعادة التغطية.

قرار صحيح

كيف تنظرون إلى قرار إحالة شركات التأمين إلى رقابة البنك المركزي، بدلاً عن وزارة الصناعة؟.

إحالة شركات التأمين إلى إشراف ورقابة البنك المركزي قرار صحيح أعطى مهمة الإشراف لجهة الاختصاص الفعلية، وشركات التأمين هي الوجه الآخر للبنوك، والبنوك وشركات التأمين تكمل بعضها في تأدية واجب حماية الاقتصاد الوطني.

وجود ما يكفي من البرامج الدراسية والثقافية والتدريبية لصناعة التأمين تتحدد أهمية هذه الصناعة والحاجة لها بقدر ما هناك تنافس للكسب والاستفادة من الظروف المتغيرة. مع صدور قانون منع المعاملات الربوية كيف تتعاملون مع ذلك؟. اليمن بلد الإيمان والحكمة ولا يتعامل مع الربا بكل أشكاله ويتجنبه وهذا من أساس تكوينه وإيمانه.

الاختلافات القائمة

بنظركم ما هي أبرز مشاكل قطاع وشركات التأمين في البلاد؟. ما تعانيه شركات التأمين وأثر على إنتاجها هو الاختلافات القائمة التي لم يتم حلها مع الجهات الإيرادية، الأمر الذي أثار على مستحقات الشركات والمستهدفين منها وعلى علاقتها الخارجية مع شركات الإعادة العالمية، وجعل صناعة التأمين عاجزة عن أداء دورها المهني والوطني وهي خسارة للجميع. فيما يتعلق بالتأمين الإلزامي على السيارات هل هناك أمل في أن يرى النور؟. وما هي معوقات ذلك؟.

التأمين الإلزامي على السيارات مسؤولية إدارة المرور وهي وحدها القادرة على تحقيقه كما صدر بالقانون والشركات جاهزة لذلك.

أصل التأمين

فيما يتعلق بإعادة التأمين كيف يمكن الحديث عن ذلك؟. إعادة التأمين هي أصل التأمين وبدونه تكون الشركات عبارة عن جمعيات تشتبك مع عملائها لمواجهة خسائر الحوادث التي لا تكفي لتحقيق الأمان وجبر الخطر، ولذلك فإن إعادة التأمين هي إشراك شركات أخرى محلية وخارجية ومجموعات عالمية تستطيع ضمان جبر الخطر.

شركات قادرة

هل هناك شركات مؤهلة للتأمين على الشركات النفطية في اليمن؟. كل الشركات الوطنية والملتزمة بقانون التأمين قادرة على تغطية تأمينات النفط، وهناك شركات لها حصص، ولن يكون هناك شركة تأمين وطنية غير قادرة ولا خاسرة إذا تم الالتزام بكل



الأستاذ / علي محمد هاشم

“ شركات التأمين هي الوجه الآخر للبنوك، وهما مكملان لبعض في تأدية واجب حماية الاقتصاد الوطني

التعامل بحذر

ما هو تقييمكم لوضع شركات التأمين حالياً وهل هناك ازدياد أو نقص في عدد الشركات؟. بالنسبة لوضع شركات التأمين، يمكن القول أن التأمين يتأثر بهبوط وارتفاع الوضع الاقتصادي لارتباطه به ويتأثر أكثر كلما تعرض الاقتصاد للأخطار، واليمن تعيش الحصار والحرب وكلها عوامل تؤثر سلباً على التأمين وشركات الإعادة ترى في الأوضاع خطراً تتعامل معه بحذر وتكلفة عالية .

تنافس للكسب

أما ما يتعلق بازدياد أو نقص عدد شركات التأمين فلا شك أن الظروف الحالية تحد من تأسيس شركات التأمين بسبب ركود الصناعة والاستيراد والقوة الشرائية، إلا أن هناك تأسيس لشركات جديدة للاستفادة من حالة الوضع في اليمن دون مراعاة مهنية التأمين وبسبب عدم





القطاع المصرفي اليمني ودوره في دعم الاقتصاد الوطني

كثيرة هي الصعوبات والتحديات التي واجهها ولا يزال يواجهها القطاع المصرفي اليمني منذ مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين وحتى اليوم.. وفي ظل استمرار بروز تلك الصعوبات والتحديات برزت أهمية تظافر جهود جميع الجهات كضرورة وطنية لمواجهة تلك الصعوبات والتحديات واستعادة التعافي الاقتصادي.

في هذا السياق يأتي ملف هذا العدد من مجلة المصارف والبنوك إلى التعريف بحقيقة الدور الأساسي الذي لعبه القطاع المصرفي اليمني في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني للبلد، خلال مختلف مراحل تاريخه المعاصر، وخلال المرحلة الاستثنائية الصعبة الراهنة، بالتزامن مع استمرار ثورة الاتساع والتشعب في التطورات التكنولوجية والتقنية ونظم الاتصالات، والتي أصبح تطور القطاع المصرفي في ظل استمرارها معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد الوطني ومدى قدرته على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، وتقديم التمويلات والبدائل الاستثمارية، وتوفير جوانب التمويل والأمان الاجتماعي والاقتصادي، وجعل البيئة المالية ذات استقرار نسبي يتناسب مع ما تمر به البلاد من فترات عصيبة.

كما يهدف هذا الملف المتضمن عدداً من المواد الاقتصادية التحليلية التي كتبها وأعدّها نخبة من المتخصصين وذوي الخبرة الطويلة بالعمل في القطاعين الاقتصادي والمصرفي إلى إبراز الصعوبات والتحديات التي لا تزال تعيق نمو وتطور القطاع المالي المصرفي وتعرض طريق إسهامه في دعم التنمية الاقتصادية للبلد، ويمكن القول أن أبرزها هو افتقار القطاع المالي والمصرفي للمحاكم والقوانين والتشريعات والجهات التنفيذية المتخصصة بابلت في قضايا مؤسساته المالية والمصرفية.. إلى التفاصيل..



القطاع المصرفي.. دور أساسي في تنمية الاقتصاد الوطني



منذ مراحل نشأته الأولى وفي مختلف مراحل تطوره كان ولا يزال للقطاع المصرفي اليمني تجاربه الناجحة ودوره الأساسي في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني للبلد. ربما لا يكفي هذا المقام والمساحة المتواضعة التي منحتنا مجلة المصارف شرف الكتابة فيها عن هذا الموضوع المهم للحديث بشكل كامل ومفصل عن دور القطاع المصرفي اليمني في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني خلال مراحل نموه وتطوره المختلفة.

الائتمانية والمحافظ الاستثمارية والخدمات الرقمية التكنولوجية المالية، وتعزيز الشمول المالي "ضمان حصول جميع الأفراد على خدمات مالية ميسورة التكلفة" من خلال تقديم الخدمات المصرفية الأساسية مثل حسابات التوفير أو قروض التمويل الأصغر للسكان المحرومين أو الشركات الصغيرة، والمساعدة في تعزيز ريادة الأعمال والحد من الفقر.

كان للقطاع المصرفي اليمني أيضا دوره المساهم في تعزيز التجارة المحلية والخارجية من خلال تقديم خدمات فتح الحسابات الجديدة وتحويل الأموال وإصدار الشيكات والبطاقات الائتمانية، وتمويل التجارة الخارجية وعملية الاستيراد وتوفير العملة الصعبة للبلد عن طريق بناء الشراكات مع المنظمات وكذا تحويلات المغتربين للحفاظ على استقرار سعر العملة المحلية وتسهيل عمليات التبادل التجاري وتعزيز النشاط الاقتصادي، وتوفير الوسائل الآمنة والفعالة لتسديد المدفوعات واتاحة التدفق السلس للأموال، وغيرها من الأمور الحيوية اللازمة لاستمرار دوران

عجلة التنمية الاقتصادية.

وبشكل عام أصبح الاستثمار في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد هو التوجه الرئيسي بالنسبة للبنوك والمصارف اليمنية.

وفي سبيل العمل على تحقيق أهداف هذا التوجه الوطني اهتمت البنوك والمصارف اليمنية بعملية تطوير وتحديث سياساتها ورسم خططها واستراتيجياتها ورؤاها المستقبلية، وكذا تطوير وتحديث خدماتها وأنشطتها ومنتجاتها المالية، والتدريب والتأهيل لكوادرها وإعادة الهيكلة الشاملة لجانالات مواردها البشرية والتكنولوجية والإدارية والمؤسسية والمالية وبنها التحتية والتنافس في تقديم الخدمات والتقنيات المصرفية والحلول التمويلية المتميزة وفقا لمتطلبات واحتياجات المرحلة التي اقتضت في المقام الأول تقديم الدعم والتمويل لقطاع الأفراد والمشروعات والمنشآت الصغيرة والأصغر، بما يحقق هدف الإيفاء بمسؤوليتها المجتمعية، وكذا هدف الإسهام في دعم الاقتصاد الوطني للبلد وتحقيق التنمية المستدامة والنهوض الشامل بالوطن والإنسان.

*الرئيس التنفيذي- المدير العام للبنك التجاري اليمني



كتب: ربيع الحميدي*

ولذلك نستطيع القول أن مجرد الكتابة أو الحديث عن طبيعة الواقع الاقتصادي الذي عاشه ولا يزال يعيشه البلد منذ العام 2015، بكل ما فيه من صعوبات وتحديات وإشكاليات وأزمات اقتصادية، كان للقطاع المصرفي اليمني دوره الكبير والفاعل في تجاوز الكثير منها وتخفيف حدة وتأثير بعضها الآخر.. سيكون كافيا لإبراز حقيقة الدور الأساسي الذي لعبه القطاع المصرفي اليمني في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني للبلد.

وعلى الرغم مما تعرض له القطاع المصرفي اليمني خلال هذه المرحلة التاريخية من صدمات متتالية أضرت بمراكزه المالية، وأثرت على موارده ونشاطه الائتماني، فقد بذلت مؤسسات هذا القطاع الحيوي جهودا مضنية، وتحملت أعباء مالية وإدارية كبيرة للتغلب على الصعوبات التي خلفتها تلك الصدمات، وضمان الاستمرارية للخدمات اللازمة لدوران عجلة النشاط الاقتصادي الوطني للبلد. وخلال هذه المرحلة التاريخية الاقتصادية الصعبة

التي مر بها البلد استطاع القطاع المصرفي اليمني أن يعمل بعبادية تامة من أجل النهوض بمسؤولياته الاجتماعية والوطنية، والوقوف إلى جانب المجتمع اليمني والمؤسسة الحكومية وتقديم الدعم والمساندة اللازمة للتعامل مع المتغيرات والتغلب على المصاعب والمخاطر والأزمات الاقتصادية المحدقة بالبلد.

وفي هذا السياق تعددت الأدوار والتجارب الناجحة التي لعبتها مختلف مؤسسات وبنوك القطاع المصرفي اليمني للدفع باتجاه دوران عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية وتوفير التمويلات وتقديم القروض وتنفيذ المشاريع التنموية، ولعب دور الوساطة بين فئة المودعين وفئة المستثمرين وتعزيز الثقة المتبادلة بينهم، والإسهام في ارتفاع حجم الودائع، وحجم الائتمان، الذي يعد أمرا ضروريا للنمو الاقتصادي.

كما عملت مؤسسات القطاع المصرفي اليمني على إدماج أهداف التنمية الاقتصادية في أعمالها وأنشطتها وبرامجها الهادفة إلى دعم الاقتصاد الوطني، من خلال الاهتمام الكبير والتحرك الجاد نحو تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية وتقديم مجموعة من المنتجات كالبطاقات

يمثل القطاع المصرفي عنصرا أساسيا في عمليات إدارة الأموال في أي بلد، وبالإضافة لكونه أداة من أدوات السياسة النقدية في تحديد النقد والسبولة، فهو أيضا الرائد الأساسي وعصب الحياة والمصدر الأساسي والشرعي لتوظيف الأموال واستثمارها لأغراض التنمية وتمويل التجارة داخليا وخارجيا.

مؤشرات رئيسية:

متوسط النمو في العرض النقدي خلال الفترة من -2008 يناير 2015م بلغت 7%.
متوسط النمو السنوي لإجمالي تمويلات القطاع المصرفي للقطاع الخاص خلال الفترة من -2008 يناير 2015 بلغت 6%.
متوسط سلفيات البنوك للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج القومي المحلي خلال الفترة من -2008 يناير 2015 بلغت 7%.
يعتبر قطاع الأفراد أكثر القطاعات الاقتصادية إيداعا في البنوك بالعملة المحلية والأجنبية بمتوسط بلغ 52%.
تأثر القطاع المصرفي بشكل ملحوظ في انخفاض الأصول الخارجية خلال الفترة من 2008 يناير 2015.

تقييم أداء البنوك اليمنية بين السياسة النقدية والأثر الاقتصادي

دراسة تحليلية لدور البنوك اليمنية والإسهامات الاقتصادية بين الفترة -2008 يناير 2015

موقف أذون الخزانة (وفقا للقيمة الاسمية):
تحليل للفترة من ديسمبر 2001- يناير 2015

شهدت الفترة من العام 2001 وحتى يناير 2015 زيادة مضطردة في قيم أذونات الخزانة المشتراة من القطاع المصرفي من 9% في 12/ 2009، حتى بلغت 86% في 12/ 2009، وتراجعت تلك النسبة لتستقر على نسبة 75% ابتداء من 09/ 2014 وحتى 01/ 2015م، على النقيض شهدت أذونات الخزانة المشتراة من القطاع غير المصرفي تراجعا مضطردا وزيادة في العرض النقدي خاصة النقد المتداول.



أسعار الفائدة للودائع الحكومية

شهدت أسعار الفائدة تقلبات مضطردة خلال الفترة من يناير 2009 حتى يوليو 2013 بعد أن كانت مستقرة لثمان سنوات على نسبة 13% للريال اليمني، حيث شهدت تغييرا بما يقارب 9 مرات، كان أكثرها خلال العام 2010، حيث شهدت نسبة الفوائد الممنوحة زيادة بمعدل 3 مرات خلال 3 أشهر، وقد يعزى ذلك إلى كبح الزيادة في العرض النقدي الذي بلغ 9.2% عن ما كان عليه في العام 2009 حيث بلغ 10.56%. وقد انعكس ذلك على الودائع الآجلة والودائع بالعملة الأجنبية،



صلاح الفائق *

الدور الحيوي للبنوك

يتطلب توفير الدعم وفرص

التمكين الاقتصادي لتحقيق

أهداف التنمية والنهوض

بالاقتصاد الوطني

الانخفاض في صافي الأصول الخارجية وصافي الاقتراض الحكومي (سندات حكومية) وصافي المطالبات على القطاع الخاص، إضافة إلى البنود الأخرى.

وبالرغم من الأزمات التي مرت فيها البلد ابتداء من آثار الأزمة المالية العالمية في العام 2008، وإغلاق عدد من البنوك العالمية لحسابات البنوك المحلية لأسباب تتعلق بأزمات سياسية واقتصادية بحتة آخرها تصنيف اليمن كدولة ذات مخاطر عالية، إلا أن البنوك العاملة في اليمن مارست دورا هاما في دعم النشاط التجاري والاقتصادي وتوظيف الأموال في الأنشطة ذات الطابع المحلي في محاولة لتخفيف آثار أعباء القرارات الخارجية على البلد.

يناقش هذا التقرير أهم العوامل المالية المؤثرة في إدارة السياسة النقدية إضافة إلى أهم الأدوار الاقتصادية للبنوك اليمنية فيما يتعلق بالتمويل والاستثمار، وكذا استعراض نشاط القطاعات الاقتصادية من حيث طبيعة المودعين والإيداعات خلال الفترة من العام 2008 وحتى يناير 2015، والتي سبقت الأزمة السياسية والحرب وانقسام السلطة النقدية وزيادة العرض النقدي المتمثل في الإصدار النقدي الجديد وتوقف أنشطة التصدير للنفط والغاز الذي كان يمثل أحد أهم مصادر النقد الخارجي.

أولا: عناصر السياسة النقدية

العرض النقدي: خلال الفترة من 2008/12- 2015/01

يشير العرض النقدي أو النقد المصدر إلى النقد الذي أصدره البنك المركزي ويتكون من النقد المتداول خارج البنوك مضافا إليه النقد في الصندوق لدى البنوك، وقد شهد هذا البند تغييرات كثيرة خلال فترة القياس كانت في معظم الفترات مرتبطة بالتغير في أسعار الفائدة وما شهدته من نمو في الودائع تحت الطلب وشبه النقد (ودائع الادخار - الودائع الآجلة - الودائع بالعملة الأجنبية - الودائع المخصصة - ودائع الضمان الاجتماعي)، إضافة إلى



وأيضاً على أسعار الفوائد للتمويلات التي ارتفعت في مقابل انخفاض قيم التمويلات الممنوحة.

التغير في أسعار الفائدة على الودائع والإقراض
في سياق ارتفاع قيم أذونات الخزنة المشتراة من البنوك، شهدت أسعار الفوائد الممنوحة على الودائع وكذا أسعار الفوائد على الإقراض ارتفاعاً بمرور الوقت، وهو ما يفسر توجه البنوك لتوظيف الأموال في السندات الحكومية نتيجة التغير في الأوضاع الاقتصادية والسياسية.
لقد أسهمت البنوك بشكل ملحوظ في امتصاص النقد خارج القطاع المصرفي مقابل الاستثمار في الدين الحكومي.

الأصول الخارجية

شهدت الأصول الخارجية للقطاع المصرفي خلال الفترة من العام 2008 - يناير 2015 انخفاضاً ملحوظاً، من 8.6 مليون دولار في العام 2008، لتصل إلى 5.2 مليون دولار في مطلع العام 2015، هذا الانخفاض أثر على قدرة البنوك في تمويل الواردات والتجارة الدولية في ظل توقف الإجراءات والصعوبات التي وضعتها البنوك الخارجية، وانخفاض قيم الأصول وارتفاع الالتزامات التي تسببت بآثار سلبية.

دور البنوك في التمويل القطاع غير الحكومي للفترة من العام 2008 يناير 2015

ساهمت البنوك العاملة في اليمن بشكل ملحوظ في تمويل أنشطة اقتصادية هامة منها الزراعة والأسماك - الصناعة - التشييد - تمويل الواردات والصادرات والسلع المصنعة من خلال الإقراض القصير وطويل الأجل بالرغم من الظروف الاقتصادية المتقلبة التي شهدتها تلك الحقبة، وكان نصيب الزراعة والصيد الحصة الأكبر خلال تلك الفترة بمتوسط نمو سنوي بلغ 9%، يليه قطاع التشييد بنسبة نمو سنوي بلغت 8%، ثم تمويل الواردات بنسبة نمو سنوي بلغت 5% وأخيراً تمويل الصادرات بمتوسط نمو سنوي بلغت 2%، في حين بلغ إجمالي النمو لقطاع الزراعة والصيد في يناير 2015 مقارنة ب 2008 ما نسبته

بالعملة الأجنبية التي مثلت الحصة الأكبر من إجمالي التمويلات الممنوحة للقطاعين الحكومي والخاص بكافة العملات، وموجه بشكل كبير للقطاع الخاص وهو ما يشير إلى تمويل الواردات والصادرات، حيث توزعت التمويلات ما بين العملة المحلية والأجنبية في العام 2008 بنسبه 45% و 55% على التوالي، في حين بلغت في يناير 2015 حوالي 41% بالعملة المحلية و 59% بالعملة الأجنبية.

الإيداعات النقدية طبقاً للمودعين خلال الفترة من العام 2008 يناير 2015

مثلت إيداعات القطاع الخاص ما متوسطه 91% من إجمالي الإيداعات في القطاع المصرفي خلال فترة القياس في حين مثلت إيداعات الأفراد في المتوسط 56%، وفي نفس السياق مثل قطاع الأفراد معظم الإيداعات بالعملة الأجنبية بمتوسط بلغ 52% من إجمالي الإيداعات بالعملة الأجنبية من الجهات الحكومية - مؤسسات عامة - قطاع مختلط - شركات محلية - شركات أجنبية - منظمات وجمعيات، في حين مثلت إيداعات الشركات المحلية ما متوسطه 32%، في حين كانت إيداعات المنظمات والشركات الأجنبية ما متوسطه 6.4% على التوالي على عكس ما هو متوقع بأن الشركات والمنظمات تمثل مصدراً رئيسياً للإيداعات بالعملة الأجنبية.

وفي سياق آخر مثلت الودائع لأجل النسبة الأكبر من إجمالي تصنيفات الودائع خلال الفترة حيث بلغ متوسط الودائع لأجل خلال الفترة ما نسبته 47% من إجمالي الإيداعات والتي كانت جلهما بالعملة المحلية، تليها الإيداعات في الحسابات الجارية/ تحت الطلب بنسبة 32% جلهما بالعملة الأجنبية وباقي النسب موزعة بين الودائع المخصصة وودائع التوفير.

ويعتقد بأن سبب ارتفاع إيداعات الأفراد يعود

إلى:
- استثمار فائض الأموال بعد الاستهلاك.
- الحوالات الخارجية الواردة من المغتربين.
معظم قطاعات الأعمال الصغيرة عبارة عن أنشطة أفراد وهو ما يفسر سبب ارتفاع أرصدة الحساب الجاري.

157%، و 255%، و 132% و 108% لقطاعات التشييد، تمويل الصادرات، تمويل الواردات على التوالي.
في حين بلغ إجمالي معدل النمو في مجمل السلفيات الممنوحة من دون القطاع الحكومي من العام 2008م وحتى يناير 2015م حوالي 30%. وقد توزعت حصة المساهمة بين البنوك التجارية والإسلامية بنسبة 60% و 40% على التوالي.
يأتي هذا الدور الذي لعبته البنوك ككلمية لاحتياجات الأساسية والضرورية للمجتمع في فترة التقلبات السياسية والذي كان على حساب انخفاض قطاع التمويل للصناعة وتمويل تجارة السلع المصنعة. كما يظهر أيضاً أن معدل القروض والسلفيات الممنوحة خلال نفس فترة القياس تضاغت بنسبة 124% بسبب حال الاستقرار التي شهدتها الفترة كما انخفضت نسب الديون المتوسطة والطويلة الأجل بنسبة 40% - وهو إجراء منطقي تم اتخاذه من البنوك لسياسات التمويل حفاظاً على أموال المودعين وتوظيف الأموال في مجالات مأمونة.

إسهامات البنوك في التمويل للقطاعين العام والخاص خلال الفترة من 2008 يناير 2015

ساهمت البنوك بشكل فعال في تمويل القطاع الحكومي سواء من خلال شراء الديون الحكومية أو تمويل القطاعات الحكومية والمختلطة خاصة في الفترة ما بعد العام 2010 التي شهدت زيادة في العرض النقدي وتغير في أسعار الفائدة وانخفاض في التمويلات المتوسطة والطويلة نتيجة لعالة الإستقرار في الأوضاع الاقتصادية، حيث بلغت مساهمة البنوك في تمويل القطاع الخاص في مطلع العام 2008 99% من إجمالي التمويلات الممنوحة مقابل 1% للقطاع العام والمختلط، في حين بلغت في يناير 2015 حوالي 92% للقطاع الخاص مقابل 8% للقطاع الحكومي، يأتي هذا في إطار توظيف الأموال في التمويلات الحكومية التي تعتبر مضمونة وضمان أموال المودعين، بالإضافة إلى إسهامات البنك في تقليل العرض النقدي.

كما يلاحظ من خلال الأرقام المتحصلة بأن البنوك أسهمت بشكل كبير في تمويل القطاعات

الخلاصة

كما برز دور البنوك في دعم تمويل القطاعات والدور الاجتماعي والاقتصادي لها في تخفيف آثار الأزمات ودعم الأنشطة الاقتصادية والتكيف مع متطلبات الوضع الاقتصادي وتوفير احتياج المجتمع من السلع والخدمات عبر الواردات في ظل انخفاض الأصول الخارجية. وهذا الأمر يتطلب تعزيز دورها الحيوي من خلال توفير الدعم وفرص التمكين الاقتصادي خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعكس أنشطة الأفراد لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني الذي سينعكس على رفاهية المجتمع.

ملاحظة: تم استقاء البيانات من النشرات الصادرة عن البنك المركزي اليمني الإدارة العامة صنعاء في الموقع الإلكتروني والتي كانت آخرها في يناير 2015 وذلك للاعتبارات التالية:

وحدة السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي اليمني - صنعاء.
استقرار العملة المحلية نسبياً مقابل العملات الأجنبية في كافة مناطق الجمهورية اليمنية.

شهدت الفترة تحولات وتغيرات جذرية ومؤثرة ساهمت في رسم الاتجاهات الحالية.

محدودية نطاق العرض النقدي في حينه بحدود تريليون ومائتين مليون ريال ووحدة تداول العملة في كافة مناطق الجمهورية اليمنية.
هامش: (1) تقييم - أذن - الخزنة - وبادلها - في - الجمهورية - اليمنية - دراسة - تحليلية - للفترة -

1991-2010 - د. محمد عبد الحميد - فرحان.pdf



الإنترنت المصرفي



خدمة إنترنت بنكي تسهل إنجاز المعاملات المالية البنكية إلكترونياً بسرعة وسلاسة، بالإضافة إلى التحكم في الحسابات البنكية من أي مكان وفي أي وقت، دون الحاجة لزيارة الفروع، وبأعلى معايير الأمان والخصوصية.



الرقم المجاني: GSM. 5959 CDMA. 8005959 TollFree:

YKBYEMEN | [📍](#) [📞](#) [in](#) [📺](#) [f](#) [@](#) [X](#) [🎵](#) | yk-bank.com



شكل حسابات مصرفية، والتي توجد فقط كسجلات إلكترونية على أجهزة الكمبيوتر، لكن من منظور أوسع، ترتبط البنوك ارتباطاً وثيقاً بالمال، وبالتالي مع الاقتصاد الحديث حيث أصبحت البنوك تنفذ مجموعة غير عادية من المعاملات التي تحدث في السلع والعمالة وأسواق رأس المال وتمويل المشاريع الاستثمارية الاقتصادية منها الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها مما يحقق التنمية المستدامة.

سئل الراحل الشهير المسمى ويلي ساتون ذات مرة عن سبب سرقته للبنوك أجاب: "هذا هو المكان الذي يوجد فيه المال" في حين أن هذا قد يكون صحيحاً في وقت ما، من وجهة نظر الاقتصاديين المعاصرين، فإن ساتون على صواب وخطأ، إنه مخطئ لأن الغالبية العظمى من الأموال في الاقتصاد ليست في شكل عملة توجد في خزائن أو أدراج في البنوك، في انتظار ظهور السارق، حيث تأتي معظم الأموال في



مساهمات المؤسسات المالية والبنكية في التنمية الاقتصادية

المخلقة التي تحتاج إلى التمويل وتقدم البنوك انتماءً طويل الأجل للحكومة من خلال استثمار أموالها في الأوراق المالية الحكومية والتمويل قصير الأجل.

المصرفيين كأرباب عمل

بعد تأميم البنوك الكبرى، نمت الصناعة المصرفية إلى حد كبير حيث تم فتح فروع للبنوك في جميع القرى تقريباً، مما يخلق فرص عمل جديدة، وتعمل البنوك أيضاً على تأهيل الأفراد لشغل مناصب مختلفة.

البنوك هي رجال الأعمال

في الأونة الأخيرة، تولت البنوك تطوير ريادة الأعمال، لا سيما في البلدان النامية مثل الهند حيث تطوير ريادة الأعمال عملية معقدة ويشمل تشكيل المشاريع، وتحديد المشاريع المحددة المناسبة للظروف المحلية، وما إلى ذلك.

ومما سبق يتضح أن التمويلات الموجهة من قبل البنوك لتمويل المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك لها دور فعال في تنمية الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة باعتبار هذه المشاريع تعمل على تخفيض معدلات البطالة وتنمية سوق العمل وتشغيل رؤوس الأموال.

دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية (الدولية) وتحقيق التنمية المستدامة

التبادلات التجارية بين الدول تمكن من التحكم في توازن ميزان المدفوعات من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدخول في علاقات تجارية دولية تتطلب معرفة واسعة بالقواعد المالية الدولية وتقنياتها، وعلى وجه الخصوص التحكم في الآليات التمويلية التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بأبعادها الثلاثة: "بيئية، اقتصادية واجتماعية" وهنا يكمن دور البنوك من خلال عملية الاستيراد والتصدير، ونستطيع ملاحظة ذلك من خلال بندين:

- تطور الميزان التجاري للدول الذي يتكون



ضياء الحق علي الحبشي *

من المستفيدين.. وبهذه الطريقة فإنها تساعد في التصنيع والتنمية الاقتصادية في البلاد.

سياسة سعر البنك

يعتقد الاقتصاديون أن تغيير أسعار فوائد البنوك يمكن أن يحدث تغييرات في المعروض النقدي للبلد.

تحويل الديون المصرفية إلى نقود

تقوم البنوك التجارية بتحويل القرض المراد سداده بعد فترة معينة إلى نقد، والذي يمكن استخدامه على الفور للأنشطة التجارية، ولا يمكن للمصنعين وتجار الجملة زيادة مبيعاتهم دون بيع البضائع بالائتمان ولكن مبيعات الائتمان قد تؤدي إلى حبس رأس المال.

تمويل الحكومة

تعمل الحكومة كمروج للصناعات في البلدان

فالعالم الآن يشهد تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالمجال المالي والاقتصادي، بما في ذلك المؤسسات المالية والبنكية، وتعد الهياكل المالية لأي دولة مقياساً لتقدمها أو تأخرها، نظراً لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات، فالبنوك هي الموجهة للدخار نحو الاستثمار من خلال تحفيز المستثمرين، وبالتالي زيادة الإنتاج من طرف المشاريع المنظمة بجميع مجالاتها.

المساهمات الرئيسية التي قدمتها البنوك في عملية تنشيط الاقتصاد (التنمية المستدامة)

تكوين رأس المال

تلعب البنوك دوراً مهماً في تكوين رأس المال، وهو أمر ضروري للتنمية الاقتصادية للبلد، حيث تقوم البنوك بتعبئة المدخرات الصغيرة للأشخاص المنتشرين على مساحة واسعة من خلال فروعها في جميع أنحاء البلاد وإتاحتها للأغراض الإنتاجية.

إنشاء الائتمان

تقوم البنوك بإنشاء ائتمان لتوفير المزيد من الأموال لمشاريع التنمية ويؤدي إنشاء الائتمان إلى زيادة الإنتاج والتوظيف والمبيعات والأسعار، وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية الأسرع.

تحويل الأموال إلى الاستثمار الإنتاجي

تكوين رأس المال ليس الوظيفة الوحيدة للبنوك التجارية حيث تستثمر البنوك المدخرات التي تحشدتها لأغراض إنتاجية وتوزيع المدخرات المجمعة على مختلف قطاعات الاقتصاد لزيادة إنتاجية الدولة.

الاستفادة الكاملة من الموارد

يتم استخدام المدخرات المجمعة من قبل البنوك إلى حد كبير لأغراض التنمية في مختلف المناطق في البلاد بحيث يضمن الاستخدام الكامل للموارد.

تشجيع النوع الصحيح من الصناعات

تساعد البنوك في تطوير الصناعات المناسبة من خلال تقديم القروض إلى النوع المناسب

من الصادرات CFF، والواردات FOB، وإجمالي الميزان التجاري ونسبة التغطية %.

- تبني الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة لتمويل التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تعد الاعتمادات المستندية التي تقدمها البنوك أساس تمويل الحركة التجارية (الاستيراد - التصدير) في كافة أنحاء العالم، من خلال قيامها بدور الوسيط المالي، حيث تتولى البنوك عملية إتمام الصفقة التجارية بين المصدر والمستورد.

دور البنوك في تمويل المشاريع الصناعية وتحقيق التنمية المستدامة

تلعب المشاريع الاستثمارية الصناعية التي تقوم البنوك بتمويلها دوراً هاماً في تحقيق تنمية أفضل وأشمل، وذلك باعتبارها من أنجع الطرق لتحقيق استغلال أمثل للطاقت البشرية الطبيعية والمالية، وتعتبر بحد ذاتها حلاً للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الأفراد والمؤسسات، فالاستثمار من خلال عمليات الإنتاج يوفر السلع والخدمات ويحقق الاكتفاء الذاتي، ويخلق فرص عمل جديدة ويؤدي إلى رفع مستوى المعيشة مما ينجم عنه استقلال اقتصادي يعبر عن سيادة الدولة.

دور البنوك في تمويل المشاريع الزراعية وتحقيق التنمية المستدامة

يؤدي التمويل الزراعي دوراً هاماً في النظم الاقتصادية المعاصرة، وتعد البنوك الزراعية والشاملة مؤسسات مالية متخصصة في منح الائتمان المصرفي والتمويلات للقطاع الزراعي بهدف تنمية هذا القطاع وتحقيق التنمية الريفية المستدامة، ويتركز النشاط الائتماني للبنوك في منح الائتمان المصرفي اللازم مثل تمويل الآلات الزراعية والميكنة كالجرارات وآلات الري والحراث وكذا مشروعات الأمن الغذائي والتسليف لضمان المشروعات وغيرها، حيث تعمل الحكومات على تشجيع البنوك لزيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي والارتقاء به، وذلك بوضع مجموعة من السياسات الزراعية (الإنتاجية والتمويلية والسعرية والتسويقية) التي تنظم وتساعد على النهوض بهذا القطاع وحل مشاكله ورفع قدرات صغار المزارعين في الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي بالكميات المطلوبة من خلال فروع البنوك المنتشرة في جميع أنحاء المحافظات والقريبة من المزارعين.

دور جديد لبنوك التنمية (الاستثمارية)

في العام 2017، أجرت بنوك التنمية في مختلف أنحاء العالم مراجعة لمواقفها وللمجالات التي يكون لجهودها أكبر الأثر، وذلك خلال اجتماع نظمه البنك الدولي وبنك التنمية البرازيلي (BNDES).

وفي وقت يواجه فيه العالم مصاعب كبيرة للحصول على التمويل اللازم للوفاء بأهداف التنمية المستدامة، حيث من الممكن أن تلعب بنوك التنمية دوراً أساسياً في إيجاد الإجابة لهذه المسائل، فيمكنها أن تساعد في استقطاب تمويل القطاع الخاص وأن تشكل ركيزة لإقامة

الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لاسيما تمويل مشاريع البنية الأساسية.

ومع هذا، فإن إساءة استخدام بنوك التنمية يمكن أن تجلب مخاطر على المالية العامة وأن تؤدي إلى تشوهات في سوق الائتمان، ولتجنب هذه العثرات المحتملة، تحتاج بنوك التنمية إلى منهج عمل محدد وواضح، وإلى العمل بدون الخضوع للتأثير السياسي، وإلى التركيز على التصدي للإخفاقات الكبيرة للأسواق، وعلى المجالات التي يغيب عنها القطاع الخاص، ومتابعة وتقييم الإجراءات التدخلية، والتكيف الذي يضمن التأثير، وفي النهاية ضمان الشفافية والخضوع للمساءلة.

وهناك موضوعان هيمنا على النقاش خلال الاجتماع: كيفية تعبئة رأس المال الخاص وخلق أسواق جديدة.

وتحظى الإجراءات المبتكرة بالمساعدة في الغالب من خلال المشاركة في الاستثمار مع الممولين من القطاع الخاص أو من خلال الاستثمار في الصناديق التي تقدم بدورها تمويلًا للمشاريع المحفوفة بالمخاطرة. ولخلق الأسواق، وضعت بنوك التنمية برامج لخدمات الخصم المالي بغرض إتاحة السوق الفعلية.

على سبيل المثال، لكي تؤسس كولومبيا لتمويل البنية الأساسية، أنشأت مؤسسة جديدة باسم المؤسسة الوطنية للتمويل (FDN)، لقيادة تطوير الأسواق وتوفير السيولة للتخفيف من المخاطر التي كان يججم عنها أطراف السوق الفاعلة في السابق.

وفي ضوء ما تقدم يمكن لبنوك التنمية أن تبني على تجربتها في المساعدة على تعبئة التمويل من القطاع الخاص لتمويل أهداف التنمية، والتركيز على توفير الدعم الفني، والاستشارات، والمشورة الإدارية والفنية لجهات القطاع الخاص المناظرة التي تجتهد، وتستطيع بنوك التنمية أن تساعد من خلال الوسائل التالية على وجه التحديد:

- ترك تمويل المشاريع ذات الجدوى التجارية و"الأمنة" للقطاع الخاص.

- التركيز على الاستثمار في المبادرات التي تحقق عائداً تجارياً أقل ولكنها تظن توتّي عوائد إنمائية كبيرة، ومنها: بناء الطرق وشبكات المياه في المواقع النائية، والاستثمار في الطاقة النظيفة، ومساعدة البلديات على تصميم وتمويل مشاريع التوسع الحضري المهمة، وتمويل شركات البحوث والتطوير المحفوفة بالمخاطر، أو دعم مشاريع التأثير الاجتماعي.

- استخدام الإقراض المباشر أو الاستثمار المباشر لرأس المال بحرص وسياسات مكملة لتحفيز كل من ريادة الأعمال وتطوير أسواق رأس المال الخاص التي يمكن أن تخفف القيود الائتمانية على الشركات الخاصة.

- إصلاح أساليب التحليل الائتماني بما يتماشى مع تقدم التكنولوجيا الرقمية للخدمات المالية. وتبرز الجهود التي يبذلها بنك التنمية الألماني (KfW) في هذا المجال لدعم الاستثمارية، والصادرات والتحديات الجديدة التي يشكلها تقادم النظم المستخدمة، والتقدم في الصناعة أو ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة

- الاتجاه الحالي في الميكنة وتبادل البيانات في تكنولوجيا التصنيع.

- عند التمويل المباشر لمشاريع الاستثمار الكبيرة، يجب أن تفعل بنوك التنمية ذلك بالاشتراك مع بنوك القطاع الخاص، بتمويل أقل من 50% من المشروع لإشراك القطاع الخاص وضمان سلامة الأسواق.

على سبيل المثال، يمكن للمؤسسة الوطنية للتمويل في كولومبيا تمويل نسبة لا تتعدى 20% من أي مشروع للبنية الأساسية، فيما يتعاون بنك التنمية الكاريبي مع بنوك إنمائية أخرى في الاشتراك في تمويل المشاريع، فضلاً عن تبادل المعلومات وبرامج التدريب. كما يمكن الدخول في شراكة مع القطاع الخاص للحصول على المساعدات المالية.

- إيجاد السبل المبتكرة لتعبئة رأس المال الخاص، بما في ذلك تطوير برامج الضمانات الائتمانية، وتسهيلات تعزيز الائتمان لأدوات سوق رأس المال، أو صناديق رأس المال الخاص المماثلة، على سبيل المثال حفزت مبادرة كورفو للشركات الناشئة تنمية صناديق رأس مال الشركات المحلية في شيلي، بينما يعمل بنك التنمية البرازيلي على إنشاء سوق للأوراق المالية للشركات في البرازيل.

- دعم إنشاء هيكل للشركات العاملة في مجالات التخصص المالي والتأجير التمويلي وتمويل منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مصادر تمويل مستقرة عبر خطوط ائتمان أو تيسير دخولها أسواق رأس المال، مثلما تفعل مؤسسة التمويل الوطنية في المكسيك على سبيل المثال.

- تقديم الحوافز للقطاع الخاص ليضطلع بالمزيد من المسؤولية عن العمليات ومواصلة التمويل طويل الأجل لمشاريع البنية الأساسية.

- حل مشاكل التنسيق بين القطاعين العام والخاص بما يضاعف العائد الاجتماعي من مشاريع الاستثمار في الحالات التي يزيد فيها العائد الاجتماعي عن العائد الخاص ولا تكفي العائدات الخاصة لتحفيز الاستثمار. (وكمثال على ذلك، دعم تصدير مراقبة جودة الصادرات والمرافق المشتركة لاختبار جودة الأغذية التي مكنت المنتجين في بوليفيا من الاستحواذ على 90% من سوق البندق البرازيلي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2010 إلى 2015).

الخلاصة

باختصار، يجب على الحكومات اجتذاب القطاع الخاص لتمويل احتياجات التنمية، كالبنية الأساسية، وتقديم المساعدات الفنية لتحسين البيئة المواتية، وكذلك تشجيع القطاع الخاص لتبني وتمويل المشاريع الاقتصادية في شتى المجالات التي تعود بالنفع على البلد والمجتمع على حد سواء والتي لا تحظى بالكثير من اهتمام القطاع الخاص. ومن شأن هذا النهج أن يتيح التركيز على تمويل مجالات أخرى كالمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر والتي تعتبر أيضاً استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

* مستشار بنك التسليف التعاوني والزراعي



تمثل البنوك حصناً منيعاً لاقتصادات الدول والبلدان سواء المتقدمة أو النامية، وتلعب البنوك دوراً حاسماً في التنمية المستدامة والشاملة خصوصاً حينما تكون محل اهتمام الدولة وتحظى بتسهيل الإجراءات وإزالة العوائق وتذليل الصعوبات كي تتمكن من الانطلاق دون قيود زائدة عن احتياج التقييم

والتقويم.

ولدعم البنوك في أداء دورها بشكل فعال، يجب على الدولة تعزيز التعاون بين البنوك والمؤسسات الحكومية، وتعزيز المعرفة المالية من خلال تقديم التسهيلات اللازمة للبنوك فهذا يمهّد الطريق للتنمية المستدامة والازدهار في البلد.

البنوك ودورها الاستراتيجي في تحقيق التنمية الشاملة

وتشمل هذه الخدمات الاستيراد والتصدير والضمانات والاعتمادات التي من خلالها يضمن البائع القيمة والمشتري السلعة.

تشجيع الابتكار

تستثمر البنوك في كثير من الأحيان في أنشطة البحث والتطوير بنفسها أو تقدم التمويل للمشاريع المبتكرة، ويساعد هذا في دفع عجلة التقدم التكنولوجي، وهو أمر حاسم للتنمية الاقتصادية ونمو الإنتاجية.

إدارة المخاطر

تلعب البنوك دوراً حاسماً في إدارة المخاطر المالية داخل الاقتصاد من خلال تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين قبل تقديم القروض، وبالتالي تقليل مخاطر التخلف عن السداد، إضافة إلى ذلك، تقدم البنوك العديد من أدوات إدارة المخاطر مثل منتجات التأمين وأدوات التحوط التي تساعد الأفراد والشركات على تخفيف المخاطر المالية تصل إلى حد المساعدة في إدارة المخاطر المالية للأفراد والشركات من خلال تقديم خدمات التأمين، وإعادة التأمين، والاستثمارات المالية ويعد هذا عاملاً مهماً يحفظ الثروة ويحمي الأصول، مما يعزز الثقة في النظام المالي ويشجع على الاستثمار.

التحفيز المالي

يستخدم البنك المركزي كأداة للتحفيز المالي من خلال سياسات نقدية مثل تخفيض أسعار الفائدة أو زيادة كمية المال المتداول في الاقتصاد، ويهدف من خلال ذلك إلى تحفيز نشاط اقتصادي مثل زيادة الاستثمار والانفاق الاستهلاكي.

دعم تنفيذ السياسة النقدية

تعتمد البنوك المركزية على البنوك التجارية كوسيط لتنفيذ السياسات النقدية بشكل فعال، حيث تحتفظ البنوك التجارية باحتياطيات لدى البنوك المركزية وتشارك في عمليات السوق المفتوحة التي تؤثر على أسعار الفائدة وعرض النقود في الاقتصاد.

توفير الخدمات المصرفية

تقدم البنوك مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية مثل فتح حسابات، وإصدار بطاقات ائتمان، وتحويل الأموال، وإصدار شهادات إيداع، وإصدار الشيكات والبطاقات الائتمانية والإلكترونية وغيرها من الخدمات التي تسهل التجارة والتبادل التجاري، مما يساهم في نشاط اقتصادي أكبر وأسرع وأشمل.



محمد عمر الشيخ*

تلعب البنوك دوراً كبيراً ومحورياً في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعد محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل

حسابات التوفير أو قروض التمويل الأصغر للسكان المحرومين أو الشركات الصغيرة، وبهذا تساعد البنوك في تعزيز ريادة الأعمال والحد من الفقر.

دعم التجارة وتسهيل المدفوعات

تساهم البنوك في تعزيز التجارة المحلية والدولية من خلال تقديم خدمات مثل فتح الاعتمادات وإصدار الضمانات وتحويل الأموال وإصدار الشيكات والبطاقات الائتمانية، حيث تعمل هذه الخدمات في تسهيل عمليات التجارة وتعزيز النشاط الاقتصادي، وتوفير وسيلة آمنة وفعالة لتسديد المدفوعات داخل الاقتصاد، كما تتيح التدفق السلس للأموال بين الأفراد والشركات، وهذا يساعد في تسهيل التجارة، وهو أمر حيوي للتنمية الاقتصادية.

دعم التجارة الخارجية

تقدم بعض البنوك خدمات مصرفية مخصصة للشركات التجارية لدعم التجارة الخارجية،

سنحاول هنا التطرق إلى بعض أدوار البنوك في إحداث وتحقيق التنمية المستدامة والتقدم والرفاه أو على الأقل توفير سبل العيش، ومن هذه الوظائف الرئيسية التوفير والاستثمار، إدارة الأموال، والتمويل وتساهم البنوك في تسهيل حصول الأفراد على كثير من المنافع مثل: فرص التعليم، والعلاج الصحي، السكن، النقل، توفير فرص العمل، وغيرها من مظاهر جودة المعيشة، إضافة إلى الخدمات المصرفية الأساسية كالتالي:

تعبئة وإدارة المدخرات

تشجع البنوك الأفراد والشركات على توفير الأموال من خلال تقديم حسابات إيداع مختلفة، حيث يتم توجيه هذه المدخرات إلى استثمارات منتجة، مثل تمويل الأعمال التجارية الجديدة أو مشاريع البنية التحتية أو أنشطة البحث والتطوير، بعبارة أخرى، يودع الأفراد والشركات أموالهم في البنوك، وتدير هذه المؤسسات هذه المدخرات بطرق مختلفة، مثل استثمارها في سندات حكومية أو صناديق استثمار.

توفير التمويل وتقديم الائتمان

تعتبر البنوك مصدراً رئيسياً لتوفير التمويل للأفراد والشركات والحكومات. تقدم البنوك قروضاً وائتمناً للأفراد والشركات والحكومات لتحقيق أهدافهم التجارية والشخصية العامة، مثل شراء المنازل أو تأسيس الشركات أو تنفيذ مشاريع تنموية، وهذا يعد ذاته يساهم في خلق فرص عمل واسعة وكبيرة وزيادة الإنتاجية والإيرادات، كما يمكن رواد الأعمال من بدء مشاريع جديدة، والشركات القائمة لتوسيع عملياتهم، والحكومات لتمويل المشاريع العامة، ويعد الحصول على الائتمان أمراً ضرورياً للنمو الاقتصادي، لأنه يسمح بالاستثمار والاستهلاك بما يتجاوز مستويات الدخل الحالية.

تقديم الخدمات الاستشارية

مثل ما تلعب البنوك دوراً كبيراً ومحورياً في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعد محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، فإنها أيضاً تتجاوز التمويل إلى تقديم خدمات استشارية للشركات والجهات الأخرى للمساعدة في إدارة أعمالها.

تعزيز الشمول المالي

تساهم البنوك في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الشمول المالي "ضمان حصول جميع الأفراد على خدمات مالية ميسورة التكلفة" ومن خلال تقديم الخدمات المصرفية الأساسية مثل



التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن غياب دور البنوك

بناء على ما سبق ذكره من الأدوار المهمة والرئيسية والمحورية التي تقوم بها البنوك لإحداث التنمية فإن العكس قد يحصل في حال تم تعطيل دور البنوك كلاعب رئيسي في الميدان الاقتصادي، فمثلاً في حال تعرض البنوك للإجراءات الحكومية المشددة أو التخلي الإداري، فإن ذلك قد يؤدي إلى التخلي عن العمل المؤسسي، وقد يحدث العديد من التأثيرات على الاقتصاد ومن بين هذه التأثيرات:

تراجع الثقة

قد تؤدي الإجراءات المشددة في معاملة البنوك إلى تراجع ثقة المستثمرين والمودعين في هذه البنوك، وهذا قد يؤدي إلى انخفاض حجم الودائع المصرفية وتقلص نشاط الإقراض، مما يؤثر سلباً على نشاط البنوك والاقتصاد بشكل عام.

تدهور الأوضاع المالية

قد تؤدي الإجراءات التي تعيق عمل البنوك إلى زيادة المخاطر المالية للبنوك، مثل زيادة نسبة الديون المتعثرة أو ارتفاع تكاليف التمويل. وهذا قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور أوضاعهم المالية وزيادة احتمالية حدوث أزمات مصرفية.

اضطراب السيولة

قد تؤدي الإجراءات أو التعليمات التي تعيق عمل البنوك إلى تقلص السيولة المتاحة للبنوك، حيث قد يتم تجميد أصولها أو فرض قيود على سحب الأموال. وهذا يمكن أن يؤدي إلى صعوبة في تلبية احتياجات العملاء وزيادة احتمالية حدوث أزمات سيولة.

تراجع الاستثمارات

قد تؤدي الإجراءات المشددة في معاملة البنوك إلى تراجع استثمارات الشركات والأفراد في الاقتصاد، فقد يفضل المستثمرون تخزين أموالهم خارج البلاد أو التحول إلى استثمارات غير مصرفية، مما يؤدي إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية والتي تؤثر سلباً على نشاط القطاع الخاص.

انخفاض النشاط التجاري

وذلك بسبب زيادة التكاليف المصرفية وتقلص حجم الائتمان المتاح للشركات والأفراد.

قالب الافتراضات

ما الذي يتوقع أن يحدث إذا تدهورت الحركة في البنوك في ظل معطيات التراجع المستمر؟! إذا انهارت الحركة في البنوك الوطنية، فسيكون لذلك عواقب وخيمة على الاقتصاد والنظام المالي. فيما يلي بعض النتائج المحتملة:

الركود الاقتصادي

من المرجح أن يؤدي تراجع عمل البنوك الوطنية إلى ركود اقتصادي حاد أو حتى كساد،

العالمي من خلال الأنظمة المالية المترابطة. كما قد تتراجع الثقة في الأنظمة المصرفية للبلدان الأخرى، مما يؤدي إلى أزمة مالية دولية أوسع نطاقاً.

الشكل عام

سيكون لتراجع وضعف البنوك الوطنية عواقب بعيدة المدى على كل من المواطنين الأفراد والاقتصاد الأوسع، مما قد يؤدي إلى ركود حاد له آثار طويلة الأمد على التوظيف والاستثمار والنمو الاقتصادي العام. ما الذي يمكن أن يؤدي إليه انهيار الاقتصاد الناتج في العادة عن ضعف البنوك المحلية؟.

عدم الاستقرار الاقتصادي

عندما تضعف البنوك المحلية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى أزمة مالية حادة، بما في ذلك تعسر البنوك، وفقدان المدخرات، وأزمة الائتمان، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانخفاض مستويات المعيشة، وغالباً ما يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي هذا إلى الإحباط والغضب بين السكان.

الاضطرابات الاجتماعية

الانهيار الاقتصادي، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية القائمة وعدم المساواة داخل المجتمع ويمكن أن يؤدي فقدان الوظائف، والتفاوت في الدخل، والوصول المحدود إلى الضروريات الأساسية.

توصيات لتفادي الانهيار وتجاوز المرحلة تحديد الأسباب الجذرية

تحتاج الدولة إلى تحليل شامل ومتجرد لتحديد العوامل الكامنة وراء أزمة السيولة في البنوك، ويمكن أن يشمل ذلك عوامل مثل الدين العام والائتمام الاقتصادي،

حيث تلعب البنوك دوراً مهماً في تقديم الائتمان للأفراد والشركات والحكومات وإذا فشلت، فسوف يجف الإقراض، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي، وفقدان الوظائف.

فقدان المدخرات

تحتفظ البنوك الوطنية بودائع الأفراد والشركات وإذا تدهورت مراكز هذه البنوك، فقد يفقد الناس مدخراتهم لأن البنك قد لا يتمكن من سدادها بالكامل أو على الإطلاق. ويمكن أن يؤدي فقدان الثقة في النظام المصرفي إلى عمليات سحب مذعور من البنوك، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة.

تجميد الائتمان

قد يؤدي التراجع والخسائر في البنوك إلى تجميد أسواق الائتمان مع تآكل الثقة بين المؤسسات المالية. وهذا يعني أن الشركات والأفراد ستواجه صعوبة في الوصول إلى القروض أو خطوط الائتمان اللازمة لعملياتهم الشخصية والاستثمارية.

التدخل الحكومي

في مثل هذه الأزمة، غالباً ما تتدخل الحكومات لمنع المزيد من الأضرار التي تلحق بالاقتصاد، وتقدم تمويلاً طارئاً أو عمليات إنقاذ لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي واستعادة الثقة. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الدين العام وقضايا المخاطر وزيادة حدة التضخم المحتملة إذا اعتقدت البنوك أنه سيتم إنقاذها دائماً.

من المرجح أن يؤدي تراجع عمل البنوك الوطنية إلى:

العدوى الدولية

إذا تراجع عمل البنوك الوطنية في بلد ما، يمكن أن يكون لها آثار مضاعفة على الصعيد

القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية

66 يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الاقتصادية للدول ويمثل أحد أدواتها الرئيسية في التنمية الاقتصادية المعاصرة والحديثة، ليس فقط لما يقوم به من دور هام عبر حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوجيه تمويل الاستثمارات التي تمثل عصب الأنشطة الاقتصادية للدول، بل لكونه حلقة الاتصال الرئيسية والأكثر أهمية واستخداماً وتوصلاً مع دول العالم الخارجية.



أ. أسامة الشوكي*

الاقتصادية تشمل جوانب الحياة في المجتمع، ومنهم عالم الاقتصاد Baldwin Meier الذي أفاد بأن التنمية هي (عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم).

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

هناك عدة مصادر لتمويل التنمية الاقتصادية، منها:

الموازنة الحكومية: تخصص الحكومات الأموال من موازنتها لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية. ويمكن أن تأتي هذه الأموال من عائدات الضرائب، أو الاقتراض الحكومي، أو المساعدات الخارجية. قد تعطي الحكومات الأولوية لقطاعات مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والصناعة لتمويل التنمية. المساعدات الخارجية: غالباً ما تتلقى البلدان النامية مساعدات مالية من بلدان أخرى، ومنظمات دولية، ووكالات تنمية ثنائية أو متعددة الأطراف. يمكن أن تكون المساعدات الخارجية في شكل منح أو قروض ميسرة أو مساعدة فنية. وتدعم هذه الأموال مجموعة واسعة من المشاريع والبرامج التنموية. القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دوراً حاسماً في تمويل التنمية الاقتصادية. ويساهم مستثمرو القطاع الخاص المحلي والأجنبي بأموال في مختلف القطاعات، بما في ذلك

كما يعتبر القطاع المصرفي أكثر القطاعات والأدوات الاقتصادية للدول اتساعاً وتشعباً وحدائث في السياسات النقدية والإجراءات المالية والأكثر تأثراً بالتطورات التكنولوجية والتقنية ونظم الاتصالات، لأنه يمثل النافذة التي تطل منها اقتصاديات دول العالم على بعضها البعض، وأصبح تطوره معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد الوطني ومدى قدرته على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية. ولذلك فإن المصارف تؤدي دوراً يسهم بشكل محوري في تصعيد وتدعيم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونها وسيطاً مجتمعياً اقتصادياً رئيسياً يقوم بعملية تجميع الموارد المالية عبر الادخار واجتذابها كودائع ثم إعادة توجيهها في عمليات تمويلية لمؤسسات وشركات القطاع الخاص والعالم بمختلف أشكال أنشطتها التجارية.

إضافة إلى ذلك تقوم المصارف بتقديم التمويلات لأفراد المجتمع بهدف تشجيع توجهات ريادة وأنشطة الأعمال نحو تأسيس وإنشاء المشاريع التنموية الجماعية والفردية بما يسهم بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية للدول بدء من المجتمع وأفراده وانتهاء بالتكتلات المؤسسية والشركات الوطنية، علاوة على ما تقوم به من جذب واستقطاب الاستثمارات الخارجية والدخول معها في تمويلات وأنشطة مشتركة تستثمر داخل الوطن (1).

من هذا المنطلق نحاول الوقوف على الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي اليمني للإسهام في دعم التنمية الاقتصادية للبلد.

التنمية الاقتصادية

جوهر عملية التنمية الاقتصادية هو تلبية حاجات المجتمع وإشباع رغبات الأفراد والحرص على تحقيق أقصى قدر من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والطبيعية مع الاستفادة من الكوادر البشرية لتسخيرها مجتمعة لأغراض التنمية.

والتنمية لها مجالاتها العديدة ومنها السياسية والتربوية... الخ ولكننا نختص هنا بالذكر للتنمية الاقتصادية، وفقاً لقاعدة أن عملية التنمية تعتمد أساساً على مدخلاتها فإن كانت المدخلات سليمة كانت مخرجاتها أيضاً سليمة وذات نتائج إيجابية والعكس صحيح (2).

مفهوم التنمية الاقتصادية

يجمع خبراء الاقتصاد على أن التنمية

والإفراط في المخاطرة، والمسائل التنظيمية، أو الصدمات الخارجية، وتجميد الأرصدة.

تنفيذ الإصلاحات التنظيمية

يجب على الدولة تقديم أو تعزيز السياسات المعتمدة لمعالجة القضايا المحددة، وقد يتضمن ذلك متطلبات رأس مال أكثر صرامة، وتحسين ممارسات إدارة المخاطر، وتعزيز معايير الشفافية والإفصاح، والمزيد من الإشراف الفعال والمتجرد على البنوك.

توفير دعم السيولة

يمكن للدولة ضخ السيولة في الجهاز المصرفي من خلال إجراءات مختلفة، وقد يشمل ذلك فك تجميد الأرصدة، وتوفير تمويل طارئ للبنوك التي تواجه نقصاً في السيولة، أو تقديم قروض قصيرة الأجل لإعادة انعاشها، أو تنفيذ برامج التيسير الكمي لزيادة السيولة الإجمالية في الاقتصاد.

إعادة رسملة البنوك المتعثرة

إذا تأثرت بعض البنوك بشدة من جراء الأزمة وواجهت مشكلات تتعلق بالقدرة على سداد الديون، فقد تحتاج الدولة إلى التفكير في إعادة رسملة هذه البنوك، ويتضمن ذلك ضخ رأس مال إضافي في هذه البنوك لاستعادة عافيتها المالية وضمان قدرتها على تلبية المتطلبات التنظيمية.

تعزيز ثقة المستهلك

إن إعادة بناء الثقة في النظام المصرفي أمر بالغ الأهمية للاقتصاد، ويمكن للدولة تنفيذ تدابير لتعزيز ثقة المستهلك، وتحسين الشفافية في العمليات المصرفية، والتواصل بشكل فعال مع الجمهور بشأن الخطوات المتخذة لمعالجة الأزمة.

المراقبة المتجردة وتقييم التقدم

من الضروري للدولة أن تراقب عن كثب فعالية التدابير المنفذة وإجراء التعديلات اللازمة إذا لزم الأمر، حيث يساعد التقييم المنتظم للتقدم في تحديد أي نقاط ضعف متبقية أو مخاطر ناشئة تحتاج إلى الاهتمام.

تعزيز الاستقرار على المدى الطويل

لمنع أزمات السيولة في المستقبل، من المهم للدولة تعزيز نظام مالي مستقر من خلال المراقبة المستمرة، والتنظيم الفعال، والممارسات الاستباقية لإدارة المخاطر، وقد يشمل ذلك إجراء اختبارات دورية مشددة على البنوك، وتعزيز الأطر التنظيمية، وتعزيز ثقافة الممارسات المصرفية المسؤولة.

الخلاصة:

بشكل عام، تتطلب معالجة أزمة السيولة في البنوك نهجاً شاملاً وخطى جادة وعزيمة متجردة تجمع بين الإصلاحات التنظيمية ودعم السيولة وإعادة الرسملة وإجراءات استعادة الثقة في النظام المصرفي.

* مسؤول قسم الأسهم في بنك سبأ الإسلامي



التمويل الصغير والأصغر من خلال تقديم قروض ومنح وتدريب فني وإداري بهدف زيادة القدرات التنافسية لقطاع التمويل الصغير والأصغر والتوسع والانتشار والتنويع في الخدمات المقدمة، وكذلك بهدف تحسين الجودة والكفاءة وزيادة الربحية ورفع كفاءتها التشغيلية والدفع بمستوى الخبرة لدى القائمين على القطاع.

كانت البداية الأولى لدخول مفهوم صناعة التمويل الأصغر إلى اليمن في العام 1997 عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي أنشأته الحكومة اليمنية في العام نفسه من خلال أموال الدول المانحة وذلك باعتباره أداة ستسهم في التخفيف من الفقر والحد من البطالة، وعمل الصندوق على تقديم خدمات مالية ودعم فني متعدد لبرامج ومؤسسات

بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر ودورها في التخفيف من الفقر والبطالة

التمويل الصغير والأصغر لخلق بيئة تنافسية ويهدف التوسع والانتشار من خلال تقديمه للدعم الفني، وكانت بداية دخول القطاع الخاص في هذا المجال خلال العام 2006، حيث تأسس برنامج التضامن للتمويل الأصغر التابع لبنك التضامن، تلاه تأسيس أول بنك للتمويل الأصغر وهو بنك الأمل للتمويل الأصغر في العام 2008، بمساهمة مالية من الصندوق الاجتماعي للتنمية، إضافة إلى مساهمات جهات وشخصيات أخرى، وخلال العام 2009 كان دخول بنك الكريمي للتمويل الأصغر الذي كان دخوله إلى مجال التمويل الأصغر إضافة نوعية للقطاع.

وتنظيماً لصناعة التمويل الصغير والأصغر والإشراف والرقابة عليها؛ فقد تم إصدار قانون بنوك التمويل الأصغر برقم (15) لسنة 2009م لينظم أنشطة التمويل الصغير والأصغر داخل القطاع المصرفي.



محمد الويسي

عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية بنشاط في المساعدة على تنظيم سوق تمويل المنشآت الصغيرة والأصغر، وكان له دور ملموس في إدخال القطاع المصرفي اليمني إلى هذا المجال والسعي إلى إصدار قانون بنوك التمويل الأصغر رقم (15) للعام 2009، الذي ينظم أنشطة التمويل الأصغر داخل القطاع المصرفي، ليقوم بموجبه البنك المركزي اليمني بالرقابة والإشراف على بنوك التمويل الصغير والأصغر.

هيكل قطاع التمويل الصغير والأصغر في اليمن

يمكن تقسيم قطاع التمويل الصغير والأصغر في اليمن إلى قطاعين أساسيين هما قطاع البنوك وقطاع البرامج والمؤسسات:

أولاً: قطاع البنوك

هو قطاع ذو طابع استثماري مكوّن من بنوك التمويل الأصغر وقطاعات أو وحدات تابعة للبنوك التقليدية والإسلامية، ويخضع للتنظيم والرقابة والإشراف من قبل البنك المركزي، بموجب القانون رقم (15) لسنة 2009 السابق الإشارة إليه، ويحصل هذا القطاع على الأموال لتمويل أنشطته التمويلية من خلال أمواله الخاصة وإيداعات ومدخرات المودعين، ولهذا القطاع الحرية في تحديد حجم الأموال المخصصة للأنشطة والاستثمارات وفقاً لأهدافه واستراتيجياته الداخلية.

ثانياً: قطاع البرامج والمؤسسات

وهو قطاع خدمي يهدف للربحية "بفرض استدامة المؤسسات والبرامج، وليس بهدف الحصول على عوائد للمساهمين فيها"، ويتكون من مؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر، ولا يخضع لقواعد الرقابة والإشراف التي يحددها البنك المركزي وفقاً للقانون رقم (15) لسنة 2009، ويعتمد هذا القطاع بشكل كامل تقريباً على أموال البرامج الخارجية التي يحصل عليها الصندوق الاجتماعي للتنمية كمنح ومساعدات من المانحين الدوليين مقابل الالتزام بشروط التنفيذ التي تملئها تلك المنظمات، غير أن هذا القطاع يعمل وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2001 الخاص بتنظيم عمل الجمعيات والمؤسسات مثل المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية.

مرحلة التأثر بالحروب والأزمات

كان للنزاعات، وظروف عدم الاستقرار السياسي في اليمن الذي بدأ في فبراير 2011 تأثيرها على قطاع التمويل الأصغر خاصة وعلى الاقتصاد العام للبلاد بشكل عام، وعلى الرغم من نجاح قطاع التمويل الأصغر في استعادة عافيته وانتعاشه من جديد ليتوسع وينتشر أكثر في العام 2013 وتجاوز عدد عملاء التمويل النشطين الـ 120 ألف عميل مع نهاية العام 2014، فقد كان لدخول اليمن في دوامة جديدة من الصراع والحرب خلال العام 2015 تأثيراتها السلبية على القطاع المصرفي اليمني وعلى قطاع التمويل الصغير الأصغر على وجه الخصوص، حيث أنهكت الحرب اليمن ودمرت اقتصاده الوطني، وتأثرت القطاعات الحيوية، وكان من أبرز مظاهر تأثر قطاع التمويل الأصغر، إغلاق فروع برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر في المحافظات المتأثرة بالصراع مثل محافظات عدن وتعز وأبين ولحج وكذا وقف منح التمويلات في المحافظات التي كانت أقل تأثراً بالحرب، حيث تعثرت معظم المنشآت الصغيرة الواقعة في مناطق الصراع والقريبة منها وتسبب الصراع في نزوح الكثير من أصحابها إلى مناطق أخرى وفقدانهم لمصادر دخلهم الرئيسية وابتاتوا عاجزين عن

مراحل نمو وتطور قطاع التمويل الصغير والأصغر في اليمن

مرحلة الانطلاقة

يمكن اعتبار الفترة الممتدة ما بين العام 1997 والعام 1999 هي مرحلة صناعة وانطلاقة التمويل الصغير والأصغر في اليمن، حيث شهدت هذه الفترة إنشاء وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في الصندوق الاجتماعي للتنمية، وإطلاق مشروعات الأنشطة المُدرّة للدخل في المناطق الريفية.

مرحلة البرامج والمؤسسات

خلال الفترة من العام 2000 وحتى العام 2008 تأسست عدة برامج ومؤسسات للتمويل الأصغر بمساهمة مشتركة من الصندوق الاجتماعي للتنمية ورجال أعمال وشخصيات اعتبارية أخرى مجتمعية، وكان من أبرز تلك البرامج والمؤسسات برنامج حضرموت للتمويل الأصغر، وبرنامج أزال للتمويل الأصغر، والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، وبرنامج الاتحاد للتمويل الأصغر، وغيرها من البرامج. وقد شجع الصندوق الاجتماعي للتنمية القطاع المصرفي الخاص على الدخول في قطاع



ارتفع إجمالي قيمة التمويلات المصرفية حتى العام 2022 (282.998 مليار ريال) بنسبة زيادة 293% عن مبلغ التمويلات المصرفية خلال العام 2014 البالغ (71.959 مليار ريال)

والثانوية والتواجد في بعض مراكز القرى من خلال 8 برامج ومؤسسات للتمويل الأصغر و 5 بنوك وبنوك للتمويل الأصغر، تحقيقاً لأهداف القطاع، وذلك من خلال المنتجات التمويلية الزراعية والحيوانية ومنتجات تمويل الطاقة المتجددة والنظيفة الصديقة للبيئة بأنواعها والتي بدورها أسهمت في التقليل من تكاليف الإنتاج، وحسنت من جودة المنتجات الزراعية، إضافة إلى زيادة التركيز على الأمن الغذائي والإنتاج المحلي.

وجاء ذلك التوجه بهدف السعي للوصول إلى قطاعات وفئات واسعة من المجتمع خصوصاً ممن ليس لديهم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية التي يقدمها قطاع التمويل، وتحديداً فئة الشباب والنساء في ظل ارتفاع مستويات البطالة بين هذه الفئات.

مؤشرات أداء قطاع التمويل الصغير والأصغر والمتوسط

من خلال أرقام ونتائج قطاع التمويل الأصغر والصغير والمتوسط في اليمن يتضح لنا أن القطاع قد أحرز تقدماً أفضل فيما يتعلق بالتوسع والانتشار والأداء واستدامة البرامج، والاستفادة من التكنولوجيا لتوفير منتجات وخدمات مالية مبتكرة، والعمل على تحسين الظروف المعيشية، والحد من البطالة، وتطوير حلول للتكيف مع مختلف أنواع الأزمات والتحديات التي تواجه القطاع.

ومن خلال تحليل البيانات التاريخية للفترة من 2013 وحتى 2022 يتضح لنا مدى تأثير حجم التمويلات بظروف الحرب التي تشهدها البلاد منذ العام 2015،

وكذلك تظهر المؤشرات مدى تأثير حجم التمويلات بالاستراتيجيات والتوجهات ومدى تلبية القطاع

مرحلة اللاعبيين الجدد

بسبب توقف الكثير من أعمال القطاع المصرفي الخاص نتيجة الحرب، حرص القطاع المصرفي اليمني على العودة إلى ساحة المنافسة من خلال دخوله بشكل كبير في قطاع التمويل الأصغر والصغير والمتوسط، وخلال الفترة الممتدة ما بين 2018 - 2022، انضمت عدد من بنوك القطاع المصرفي اليمني إلى ساحة المنافسة في قطاع التمويل الصغير والأصغر ومنها بنك اليمن والكويت ومصرف اليمن البحريني والشامل والبنك التجاري، وشهدت تلك الفترة أيضاً عودة بنك التسليف التعاوني الزراعي (كالك بنك) لدعم المزارعين عبر التمويلات الزراعية، وظهرت العديد من بنوك التمويل الأصغر الجديدة التي لا تزال تحت التأسيس في عدة محافظات كبنك القاسمي وبنك عدن وبنك إنماء وبنك القطبي وبنك بن دوال وبنك حضرموت وغيرها من البنوك.

مرحلة التوسع والانتشار

بالرغم من تمركز معظم عملاء بنوك وبرامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر في المناطق الحضرية، إلا أنه وخلال السنوات الأخيرة استطاعت العديد من بنوك ومؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر والمتوسط الوصول إلى المناطق الريفية وعمل القطاع على التوسع والانتشار في العديد من المدن الرئيسية

سداد التزاماتهم المالية للغير. وخلال العام 2016 بدأ قطاع التمويل الصغير والأصغر بالتعافي، حيث قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتغطية الخسائر التشغيلية لمؤسسات وبرامج التمويل الأصغر للعامين 2015 - 2016 ودعم المتضررين من الحرب من عملاء مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر فقط.

مرحلة وباء كورونا (كوفيد 19)

مع تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) حول العالم وتحديداً في شهر مارس 2020 كان لتطبيق الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي الفيروس ومنع انتشار الوباء، كإغلاق الأسواق والمراكز التجارية العديد من الآثار السلبية، على الاقتصاد العالمي والاقتصاد اليمني نتيجة توقف منشآت الأعمال عن مزاولتها وأنشطتها وغيرها وبالتالي التأثير على أعمال ونشاط قطاع التمويل، وعلى الرغم من تلك الآثار السلبية، إلا أن ظهور فيروس كورونا المستجد كان له تأثيره الإيجابي على قطاع التمويل الصغير والأصغر في اليمن، الذي تجسد في إحداث تغييرات هامة وجوهرية كالتحول نحو أتمتة العديد من العمليات الداخلية للقطاع وتزايد الإقبال على استخدام الخدمات المالية الإلكترونية من قبل العملاء والجمهور وارتفاع وعيهم بها، وبما يسهم مستقبلاً في تعزيز الشمول المالي بشكل أوسع، وكذلك الانتعاش الكبير في بعض القطاعات كقطاع تصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية وقطاع المنظفات والمعقمات وقطاع تكنولوجيا المعلومات، وكذا إحداث توسع كبير في المنتجات الريفية والزراعية والحيوانية، وتربية النحل والطاقة الصديقة للبيئة، إضافة إلى زيادة التركيز على الأمن الغذائي والإنتاج المحلي.

لا يزال التحدي الأكبر الذي يواجه قطاع التمويل الصغير والأصغر والمتوسط هو افتقار القطاع المالي والمصرفي للمحاكم والقوانين والتشريعات والجهات التنفيذية المتخصصة بالبت في قضايا البنوك



لمتطلبات التنمية المستدامة، والأثر الاجتماعي والاقتصادي الشامل والملموس الذي أحدثه قطاع التمويل في مختلف أنواع القطاعات المستهدفة التجارية والصناعية والانتاجية والخدمية والتكنولوجية والزراعية والطاقة البديلة ومن خلال السعي إلى تحقيق الأمن الغذائي وتشجيع الإنتاج المحلي.

وفيما يلي نذكر نتائج تحليل البيانات والمؤشرات التي شملت 13 منشأة تمويل منها خمسة بنوك و8 مؤسسات وبرامج للتمويل الأصغر في حين لم تتوفر مؤشرات بعض البنوك.

مبالغ التمويلات النشطة

مع نهاية العام 2014 بلغت قيمة التمويلات النشطة (12,340 مليار ريال يمني) ومع نهاية العام 2015 وبسبب الصراع المسلح انخفضت قيمة التمويلات النشطة إلى (6,741 مليار ريال يمني)، ليستمر الانحدار حتى العام 2017، ويستعيد القطاع نشاطه ليرتفع إجمالي مبلغ التمويلات الممنوحة حتى نهاية العام 2018 إلى (10,667 مليار ريال يمني)، لتصل قيمة التمويلات النشطة في نهاية العام 2022 إلى (53,443 مليار ريال يمني) وهذا مؤشر على ارتفاع متوسط مبلغ التمويل، كما تظهر المؤشرات التراكمية الارتفاع في قيمة التمويلات بنسبة 293%، ما بين العامين 2014 وحتى العام 2022، حيث ارتفعت من (71,959 مليار ريال يمني) إلى (282,998 مليار ريال يمني).

عدد التمويلات النشطة

بالمقابل ومع نهاية العام 2014 وصل عدد عملاء التمويلات النشطة إلى (121,235 عميل تمويل نشط) وانحسر هذا المؤشر مع نهاية العام 2015 إلى (93,118 عميل تمويل نشط)، مستمرا هذا العدد في التراجع، حيث وصل إلى (83,490 عميل تمويل نشط) عام 2018 بالرغم من ارتفاع إجمالي مبلغ التمويلات الممنوحة لنفس الفترة، ليصل العدد في نهاية العام 2022 إلى (80,353 عميل تمويل نشط).

عدد التمويلات التراكمية

يظهر إجمالي قيمة التمويلات المصرفية من بداية نشاط التمويل الأصغر (282,998 مليار ريال يمني)، المؤشرات التراكمية للارتفاع في التمويلات بنسبة 293% ما بين العامين 2014 وحتى العام 2022، حيث ارتفعت مبالغ التمويلات من (71,959 مليار ريال يمني) إلى (282,998 مليار ريال يمني)، يقابله ارتفاع بسيط في عدد التمويلات التراكمية وبنسبة 55% فقط لنفس الفترة، حيث ارتفع العدد من (624,491 تمويلًا) إلى (881,279 تمويلًا)، وهذا العدد يمثل كذلك إجمالي عدد التمويلات المصرفية من بداية نشاط التمويل الأصغر.

حصة التمويلات الزراعية

التمويلات الزراعية هي إحدى المنتجات التي تفتخر بها بنوك ومؤسسات وبرامج

66 خلال السنوات القليلة الأخيرة توسع نشاط قطاع التمويل الصغير والأصغر والمتوسط ووصل إلى العديد من مراكز القرى والمناطق الريفية، إضافة إلى العديد من المدن الرئيسية والثانوية

مخاطر مرتبطة بشخصية العملاء، التحديات الأمنية، الركود الاقتصادي، التضخم، مخاطر تتمثل بعدم كفاية الضمانات، مخاطر تتمثل بارتفاع نسبة المحفظة في خطر (PAR) والمديونية المتعثرة، مخاطر تتمثل بالمنافسة الغير شريفة، مخاطر مرتبطة بنوعية القطاع المستهدف، ضعف البنية المؤسسة، محدودية الانتشار، انقسام البنك المركزي، واختلاف السياسات النقدية، اختلاف أسعار الصرف، القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير، وغيرها الكثير من المخاطر والتحديات).

ومع ذلك يبقى التحدي الأكبر الذي يواجه قطاع التمويل الصغير والأصغر والمتوسط فعلاً ويعيق نموه هو افتقار القطاع المالي والمصرفي للمحاکم والقوانين والتشريعات والجهات التنفيذية المتخصصة بقضايا البنوك، والتي من شأنها أن تنظم العمل وتسرع البت في القضايا المنظورة، وتعمل على منع التلاعب.. وتلزم العملاء الممتنعين والمتهربين من السداد بسداد ما عليهم من التزامات للبنوك ومؤسسات وبرامج التمويل بما يضمن استرداد الأموال وإعادة تشغيلها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قدرة أي بلد على استقطاب ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية والاستثمارات المختلفة والمحافظة عليها يعتمد بشكل أساسي ورئيسي على وجود بيئة استثمارية آمنة ومُشجعة في ظل استقرار سياسي واقتصادي وأمني ووجود تشريعات وقوانين تحفظ وتكفل للمستثمرين حقوقهم وتشجعهم على البقاء والتوسع والحصول على عوائد مجدية على الاستثمار وبما يعود على البلد بالفوائد والمنافع العديدة.

التمويل الصغير والأصغر والمتوسط، وبحسب المؤشرات فإن إجمالي ما تم منحه عبر برامج ومؤسسات التمويل التابعة للسندوق الاجتماعي للتنمية للفترة من 2018 وحتى 2022 قد بلغ (24.819 مليار يمنيًا) بمبلغ إجمالي (29.969 مليار ريال يمني) موزعة على العديد من المناطق الزراعية في اليمن، وجميعها وجهت إلى دعم وتطوير المنتجات الريفية والزراعية والحيوانية المتنوعة، في حين لا توجد مؤشرات واضحة حول عدد ومبلغ التمويلات الزراعية الممنوحة عبر البنوك إلا أنها لا تقل أهمية من حيث العدد والقيمة عن تلك الممنوحة من برامج ومؤسسات التمويل.

نسبة الأرباح على التمويل

تبلغ متوسط نسبة الربح السنوي على التمويل من 15% إلى 18%، وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما مقارنة بالنسب في الدول العربية التي تشترك مع اليمن في نفس الظروف المعيشية، ويمكن القول أن الارتفاع ناتج عن التحديات والمخاطر الكثيرة التي تواجه قطاع التمويل والمتمثلة فيما يلي:

التحديات التي يواجهها قطاع التمويل الصغيرة والأصغر

يواجه قطاع التمويل الصغير والأصغر والمتوسط العديد من التحديات والعقبات، التي تتعدد وتختلف على مستوى بنوك ومؤسسات وبرامج التمويل منها على سبيل المثال وليس الحصر:

(المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، مخاطر التعثر، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة،



التسويق القصصي



إسكندر الحكيمي*

مع الجمهور المستهدف.
(3) الرسالة: يجب أن تكون القصة واضحة المعنى ومرتبطة بالرسالة التسويقية التي ترغب العلامة التجارية في توصيلها، أي أن تكون الرسالة قصيرة وغير مملّة ومفهومة، وتركز على الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من المنتج أو الخدمة المقدمة.

(4) التفاعل والمشاركة: يجب أن يشارك العملاء في القصة، وأن يكون لديهم فرصة للتفاعل معها، من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وطرح أسئلة أو تحديات للجمهور، ودعوتهم للمشاركة بأرائهم وتجاربهم الماثلة.
(5) التفاصيل البصرية: يمكن استخدام العناصر البصرية مثل: الصور والرسومات والفيديوهات لإضفاء المزيد من الواقعية على القصة، حيث يساعد ذلك في خلق تأثير بصري مميز وقوي وجذاب يساهم في تعزيز تأثير القصة على الجمهور المستهدف.

(6) الاستمرارية: يجب أن تكون القصة متسقة ومتناغمة مع رؤية وقيم العلامة التجارية، ويجب أن تستخدم جميع جوانب التسويق بشكل متكرر، كما يجب أن يتعرف العملاء على القصة ويرتبطوا بها على مدار الوقت، مما يساهم في ترسيخ العلامة التجارية في أذهانهم.

ونخلص إلى أن استخدام فن التسويق القصصي، يمكن الشركات والبنوك من تحقيق العديد من الفوائد، فهذا النوع من التسويق، يساعد على جذب الاهتمام وبناء الوعي بالعلامة التجارية، ويعزز المشاعر الإيجابية والتواصل العاطفي مع الجمهور، كما يمكن أن يساهم في زيادة المبيعات وتعزيز الولاء للعلامة التجارية بين العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد. وعلى الرغم من أن التسويق القصصي قوي وفعال، إلا أنه يجب أن يستخدم بشكل متزن وملامح للجمهور المستهدف، كما يجب أن تكون القصص مثيرة وملهمة ومرتبطة بالعلامة التجارية والمنتجات أو الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

أيضاً يجب أن يتم تنفيذ التسويق القصصي بشكل متسق ومتكرر لبناء الوعي وتعزيز التواصل مع العملاء.

وفي النهاية، يعد التسويق القصصي أداة قوية وفعالة يمكن للشركات أو البنوك استخدامها لإبراز قيم فريدة من نوعها وتعزيز قوة علامتها التجارية؛ من خلال رواية القصص المؤثرة والملهمة، التي يمكن من خلالها أن تبني علاقة أقوى مع العملاء وتحقق نجاحاً مستداماً في سوق المنافسة اليومية.

* مدير إدارة التسويق، البنك التجاري اليمني

تتنافس الشركات والبنوك لتسويق منتجاتها بطرق مبتكرة وغير اعتيادية، بعيداً عن تلك الطرق التقليدية التي أصبحت مملّة تماماً للجمهور، ونظراً لما تتركه وتحثه القصص من آثار بعيدة المدى في أذهان الجمهور المستهدف، فقد ظهر ما يسمى بالتسويق القصصي كنوع من أنواع وطرق التسويق الحديثة.

ويقصد بالتسويق القصصي: قوة الرواية أو القصة في جذب العملاء لتعزيز العلامة التجارية لشركة أو مؤسسة أو أي قطاع أعمال.

كما يعتبر التسويق القصصي (Storytelling) استراتيجية فعالة وقوية تستخدم القصص والروايات للتواصل مع الجمهور مباشرة لتعزيز العلامة التجارية.

فالبشر منذ القدم يتواصلون عبر القصص، وهذا الأسلوب المثير للاهتمام يمكنه إحداث تأثير كبير على المشاعر والعواطف الإنسانية، وباستخدام التسويق القصصي، يمكن للشركات أو

المؤسسات أن تروي أو تنشر قصصاً تثير الانتباه وتعلق في أذهان العملاء الحاليين أو المستهدفين، مما يجعلهم يتفاعلون بشكل أفضل مع العلامة التجارية ومنتجاتها.

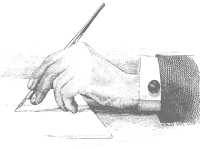
أحد أهم جوانب التسويق القصصي، هو قدرته على إيصال رسالة معينة بشكل ملموس ومؤثر، وقابل للتفاعل.

فعندما يتم تقديم المعلومات على شكل قصة معينة، يتم استيعابها بشكل أفضل ويصبح لديها تأثيراً أعمق على الجمهور، وهذه القصة تمكن العلامة التجارية من خلق تأثير يربطها بالمشاعر والعواطف الإنسانية الأساسية، وبالتالي تتمكن من بناء صلة قوية مع العملاء وتعزيز قيم الولاء للعلامة التجارية.

العناصر الأساسية لاستخدام التسويق القصصي بفعالية

(1) قصة محورية: يجب أن تكون لدى العلامة التجارية قصة حقيقية ومحورية تعكس هويتها وتهدف إلى جذب الاهتمام، ويمكن أن تتضمن القصة عناصر مثل: النشأة منذ البداية، أو التحديات التي تم التغلب عليها، أو قصص نجاح مع العملاء أو قصة نجاح عميل معين، ويجب أن تكون القصة ذات طابع شخصي وتستطيع جذب التعاطف.

(2) الشخصيات: يجب أن تتضمن القصة شخصيات تعيش تجارب وتحديات قد يواجهها العملاء المستهدفون، ويمكن للشخصيات أن تكون مثلاً: عملاء سابقين أو حاليين، أو حتى موظفين في الشركة أو الجهة، حيث يساعد وجود شخصيات قوية وملهمة على إنشاء صلة قوية وعاطفية



المراحل الخاصة بمنح التمويلات الائتمانية عبر القنوات الرقمية

مدى حصول تلك المؤسسات على البيانات الخاصة بعملائها وبما يمكنها من منح الائتمان بطريقة سريعة ودقيقة، استناداً على دراسة الجدارة الائتمانية (Creditworthiness) الخاصة بالعميل والتي على ضوءها تستطيع تلك المؤسسات منح عملائها الائتمان المطلوب .

هناك العديد من المؤسسات المالية مثل بنوك التمويل الأصغر ومؤسسات التمويل التي تقدم خدمات الائتمان لعملائها عبر قنوات ووسائل مختلفة، وأهم ما يميز المؤسسات وبنوك التمويل في تقديم تلك التمويلات الائتمانية هو السرعة في اتخاذ قرار المنح والذي يستند على



من منصات التواصل الاجتماعي والبيانات الخاصة بالعملاء المستخدمة عبر أجهزة الهاتف المحمول لغرض قياس الجدارة الائتمانية الخاصة بالعملاء والتي تساعد تلك المؤسسات في قياس مدى قدرة العميل (المقترض) على سداد القرض، حيث تعتبر عملية قياس الجدارة الائتمانية بالنسبة للمقترض من أهم الصعوبات التي لا يمكن للمؤسسات والبنوك المالية قياسها بشكل دقيق.

(3) عملية الصرف الخاصة بالائتمان

تعتبر عملية صرف مبلغ الائتمان من المراحل الهامة التي تستخدمها بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، حيث تستند تلك المؤسسات والبنوك على القنوات الإلكترونية لصرف مبلغ الائتمان وإيداعه في حساب العميل (المقترض)، وهو ما يجعل عملية صرف مبلغ الائتمان أكثر سرعة وملاءمة وسهولة وتحويل المبلغ إلى حساب المقترض بمجرد الموافقة عليه من قبل المؤسسة المالية.

ويمكن تلخيص أهم القنوات الإلكترونية التي تستخدمها البنوك والمؤسسات المالية في عملية تمويلها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في القنوات التالية:

منصات الإقراض عبر الإنترنت (Online Lending Platform)

حيث تعتبر هذه المنصات إحدى منصات الإقراض الإلكترونية التي تستخدمها البنوك والمؤسسات المالية في استقبال طلبات الحصول على القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن المؤسسات التمويل الأصغر التقدم بطلبها للحصول على قرض تمويلي عبر الإنترنت أو عبر تطبيقات الهاتف المحمول (المحافظ الإلكترونية) والتي تمكن البنوك والمؤسسات المالية من الوصول إلى المقترضين، وبمجرد موافقة البنك على طلب التمويل فإنه يتم إيداع المبلغ إلى حساب العميل في المنصة وبشكل آلي.

الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking)

حيث يعتبر الموبايل المصرفي أحد القنوات الإلكترونية التي تستخدمها البنوك في استلام طلبات الاقتراض من مؤسسات التمويل الأصغر والمتوسطة والصغيرة، ويتيح استخدام هذه القناة إيصال مبلغ القرض إلى حساب المؤسسة المالية عبر أجهزة الهاتف المحمول.



معين أحمد العراسي

لمزودي التمويل الرقمي مع العديد من الكيانات الأخرى مثل: منصات التجارة الإلكترونية.

(2) مرحلة تقييم الائتمان

في هذه المرحلة من المراحل الخاصة بالتمويل الرقمي، يمكن للبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر القيام بأتمتة العملية الخاصة بتقييم طلبات الائتمان من خلال استخدام الأدوات الرقمية والتي تكون أكثر ملاءمة وسرعة وبساطة من الأدوات التقليدية التي تستخدمها تلك البنوك والمؤسسات المالية عند عملية التقييم.

وتساهم الأدوات الرقمية المستخدمة في عملية تقييم طلبات الائتمان في توفير رؤية وتحليل منطقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وأيضاً تساهم بشكل أساسي في اتخاذ قرارات الإقراض بشكل صحيح وواضح، حيث توفر القنوات الإلكترونية لمقدمي التمويل الرقمي القدرة على الوصول إلى كم هائل من البيانات (Access Of Data) وأيضاً المساهمة في عمليات تحليل تلك البيانات بسرعة ودقة عبر استخدام معادلات وخوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي (AI, Machine learning) والتي تقوم بتحليل البيانات التي تم جمعها حول المقترضين والتي يمكن من خلالها تحديد أو قياس الجدارة الائتمانية الخاصة بالمقترضين.

من جانب آخر، فإن بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر تستخدم بيانات العملاء التي تم جمعها

في هذا المقال، سأحاول استعراض دور الأدوات والقنوات الرقمية التي تستخدمها بنوك التمويل الأصغر، وكذلك المؤسسات المالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وتحديد المراحل التي تمر بها عملية منح التمويلات الائتمانية لمشاريع التمويل الأصغر عبر القنوات الرقمية والتي تساعد المؤسسات المالية في عملية المنح عبر القنوات الرقمية المختلفة لتلك المؤسسات المالية.

تعتبر القنوات الرقمية من أهم القنوات التي تستخدمها بنوك التمويل الأصغر، وكذلك المؤسسات المالية في عملية منح التمويلات الخاصة بمشاريع التمويل الأصغر (MSMEs)، حيث تساهم هذه القنوات الرقمية في اختصار التكلفة وكذلك الوقت المستغرق لعملية المنح وأيضاً التكلفة التي تكبدها تلك المؤسسات عند عملية الإقراض لتمويل تلك المشاريع.

وفي هذا الإطار، يمكننا القول بعملية الإقراض لتمويل مشاريع الـ (MSMEs) عبر القنوات الرقمية تمر بالعديد من المراحل والتي يمكن تلخيصها في المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: دراسة طلب الائتمان.
- المرحلة الثانية: تقييم الائتمان.
- المرحلة الثالثة: عملية الصرف الخاصة بالائتمان.

- المرحلة الرابعة: عملية المراقبة.
- المرحلة الخامسة: عملية التحصيل للائتمان.
وقبل الخوض في شرح هذه المراحل، يجب الإشارة إلى وجود دور فعال وكبير للقنوات الرقمية التي تستخدمها بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في كل مرحلة من المراحل المشار إليها عند عملية المنح، وما يميز البنك أو المؤسسة المالية في استخدامها لتلك القنوات الرقمية عند منح التمويل بطريقة رقمية:

(1) مرحلة دراسة طلب الائتمان (المرحلة الأولى للائتمان)

تعتبر مرحلة دراسة طلب الائتمان من أهم المراحل التي تقوم بها بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، والتي تعتمد بشكل أساسي على عملية تقييم طلبات الائتمان، حيث تعتمد المؤسسات والبنوك على استخدام العديد من القنوات الإلكترونية بغرض دراسة وتقييم طلب الائتمان، وتكون عملية التقييم بشكل مباشر من خلال تحليل بيانات العملاء في تطبيقات الهاتف المحمول أو عبر المنصات الإلكترونية، وقد تكون عملية التقييم بشكل غير مباشر من خلال الاستناد على بيانات العملاء عبر الشراكات الاستراتيجية



يجب على الشركات والمؤسسات التركيز على أن تكون عملية تحصيل القرض بطرق رقمية توفر للعميل طريقة آمنة ومناسبة وفعالة

وفي نفس الإطار، يجب على الشركات والمؤسسات التركيز على أن تكون عملية تحصيل القرض بطرق رقمية يجب أن توفر للعميل طريقة آمنة ومناسبة وفعالة للمقترض، كما أن عملية تحصيل القرض بطريقة إلكترونية يساهم بشكل كبير في تخفيف الخطر منذ منح القرض للعميل إلكترونياً وأيضاً تتبع عملية السداد للقرض بطريقه آية.. ومن أهم الطرق الشائعة المستخدمة في عملية تحصيل القروض الرقمية.

جدولة عملية السداد

وفي هذه الطريقة تقوم شركات ومؤسسات التمويل الأصغر بتنفيذ جدولة آية لسداد مبلغ القسط من حساب المقترض في البنك أو حسابه في أية منصة رقمية بحيث يتم خصم مبلغ القسط بشكل آلي وفقاً لموعد جدولة خصم مبلغ القرض من حساب العميل.

أخيراً، تعتبر منصات الإقراض الإلكتروني من أهم المنصات المستخدمة في عملية منح الائتمان للعملاء المقترضين، حيث ساهمت تلك المنصات الرقمية في تقديم حلول رقمية لجميع العملاء (المقترضين) أو الراغبين في الحصول على ائتمان عبر توفير منصات رقمية سريعة تلبية احتياج العملاء بشكل سلس وسريع.

ومن هذا المنطلق، بات لزاماً على جميع البنوك المصرفية ومؤسسات وشركات التمويل الأصغر التفكير جدياً في ضرورة أتمتة عملية منح التمويلات، بحيث تتحول من الطرق التقليدية التي تعتمد على ضرورة حضور العميل إلى مقر البنك أو الشركة وتقديم طلب الائتمان ودراسة الطلب بطريقة تقليدية إلى الطريقة الحديثة، التي تعتمد فيها المنصات الرقمية على أتمتة عملية منح القرض وذلك من بداية تقديم طلب الائتمان مروراً بدراسة طلب القرض وتوريد القرض إلى حساب العميل وانتهاءً بتحصيل مبلغ القرض بطريقة آية.

الإلكترونية اللحظية التي تستخدمها مؤسسات وبنوك التمويل الأصغر بغرض تنفيذ مراقبة لحظية وأتية بغرض تتبع مستوى سداد القرض والتأكد بأن عملية سداده تمت في الموعد المحدد.

إدارة علاقة العملاء

(Customer Relationship Management)

تقوم شركات التمويل الرقمي باستخدام هذه القناة الإلكترونية في إدارة وتنظيم العلاقة ما بين الشركة والعميل (المقترض)، حيث تقوم هذه القناة بتقديم خدمات تذكير لسداد مبلغ القرض من خلال إرسال رسائل نصية لجهاز الهاتف المحمول (للمقترض) أو من خلال مقابلة شخصية للمقترض.

خدمات القيمة المضافة

(Value Added Services)

تقدم بعض شركات التمويل الرقمي العديد من خدمات القيمة المضافة لعملائها (المقترضين)، التي تمكنهم من إدارة مبلغ الائتمان من خلال تقديم خدمات الحسابات، وإدارة المخزون، وإدارة العمليات المالية الخاصة بالقرض، حيث تساهم خدمات القيمة المضافة في تخفيض التكاليف، وزيادة المبيعات وتطوير التدفق النقدي، الأمر الذي يساعد العملاء (المقترضين) على سداد قروضهم في الوقت المحدد.

(5) عملية تحصيل القروض

تعتبر عملية تحصيل القروض الإلكترونية من أهم المراحل الخاصة بالقرض التي تم منحها رقمياً عبر منصات الإقراض الرقمية، وهي المرحلة التي تمكن شركات ومؤسسات الإقراض الإلكتروني من تحصيل القروض الممنوحة بطريقة رقمية أيضاً وهو ما يمثل مرحلة هامة يجب أن تركز عليها شركات ومؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم خدمة القروض الرقمية.

المحافظ الإلكترونية (Digital Wallets)

تعتبر المحافظ الإلكترونية من أهم القنوات الإلكترونية التي يمكن استخدامها من قبل مؤسسات التمويل الأصغر في إرسال طلبات التمويل الخاصة بها، نظراً لقدرة المحافظ الإلكترونية على الوصول إلى مناطق بعيدة لا يمكن لقنوات البنك الوصول إليها.

الإيداع المباشر (Direct Deposit)

من خلال هذه القناة، يمكن للبنوك إيداع مبلغ القرض بشكل مباشر إلى حساب المؤسسة المالية للتمويل الأصغر المفتوح طرف البنك عبر تحويل إلكتروني لمبلغ التمويل.

تمويل نقاط البيع (Point Of Sale Financing)

من خلال هذه القناة يسمح لمؤسسات التمويل الأصغر باستلام القرض التمويلي وتتمكن تلك المؤسسات من تنفيذ عملياتها التشغيلية عبر نقاط البيع من خلال منصة إلكترونية.

نقاط صرف النقود المادية

(Physical Cash - Outs Points)

يتم استخدام هذه القناة لصرف مبلغ التمويل في المناطق التي يكون استخدام المدفوعات والعمليات الرقمية فيها محدود جداً، مثل القرى والأرياف، حيث تقوم بعض شركات التمويل الرقمي بالتعاقد مع شركاء محليين بغرض السماح لمؤسسات التمويل الأصغر باستلام مبلغ التمويل عبر نقاط صرف نقدية.

(4) عملية المراقبة وتقديم الخدمة

تعتبر هذه المرحلة من المراحل الهامة التي تقدمها مؤسسات وبنوك التمويل الأصغر، والتي تمثل مرحلة (خدمات ما بعد البيع)، حيث تقوم تلك المؤسسات المالية بتقديم خدمات مضافة خاصة بإدارة القرض وذلك بعد إيداع مبلغ القرض في حساب العميل.

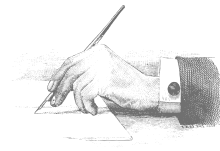
ويعتبر الهدف الرئيسي المراد تحقيقه من عملية مراقبة القرض، هو التأكد من استعادة مبلغ التمويل الذي تم دفعه للعملاء وذلك وفقاً للشروط والاتفاقية التي تم توقيعها مع العميل وذلك لضمان إدارة المخاطر الناتجة عن التأخر في سداد القرض، وفي ظل مرحلة المراقبة، يمكن لبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر تطوير العديد من القنوات الإلكترونية التي تساهم في عملية المراقبة لمبلغ الائتمان الممنوح بغرض تمويل مشاريع ال MSMEs وعلى سبيل المثال تشمل القنوات الإلكترونية المستخدمة في مرحلة المراقبة ما يلي:

تحليل البيانات (Data Analytics)

يستخدم مزودو التمويل الرقمي تحليل البيانات الخاصة بمراقبة القرض والالتزام بمستوى سداد القرض وتعريف مؤشرات المخاطر الخاصة بسداد القرض، حيث تساعد المعلومات التي تم جمعها في عملية تحصيل مبلغ القرض والتأكد من استعادته.

المراقبة اللحظية (Real Time Monitoring)

حيث تعتبر هذه القناة من القنوات



كيف يتم توجيه الأموال للاستثمار وفق الصيغ المتوافقة مع التوجهات الشرعية بأنواعها المتعددة، ولتحقيق الفعالية في أداء البنوك، وهذا بدوره يتطلب نوعية معينة من الموارد البشرية لديها القدرة على البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة، ودراسة جدواها وتقويمها وتنفيذها، ومتابعتها في إطار الامتثال للضوابط السارية، سواء المحلية أو الدولية.

سعت البنوك منذ نشأتها إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في المساهمة في تحقيق التنمية بمختلف المجالات، إلا أن ذلك يتوقف على توفر الموارد البشرية الملائمة والمؤهلة لممارسة تلك البنوك لعملها، لهذا تحتاج إلى موارد بشرية قادرة على جذب المودعين، وفهم طبيعة العلاقة التي تربط المودع بالمصرف، إضافة إلى القدرة على تفهم

الموارد البشرية مُكوّن أساسي في إنجاز برنامج التحول الشامل نحو الاقتصاد الحقيقي

ببذل أقصى جهد في سبيل تنفيذ هذه الأهداف من جهة أخرى، إضافة إلى الجدارة والأهلية الفنية والمهنية التي تتطلبها وظائفهم، وكذلك أن تتوفر فيهم النزاهة والاستقامة والحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية، ووجود هذه الفئة من العاملين ضرورة لنجاح النشاط المصرفي الإسلامي ونجاح التحول نحو الاقتصاد الحقيقي.

المشكلة

تشير معظم الدراسات النظرية والميدانية أن غالبية البنوك وحتى الإسلامية منها مازالت تواجه مشكلة توفر الموارد البشرية التي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية، حيث إن معظم الخلفيات المالية لهم هي خلفيات تقليدية مما كان له تأثير كبير على سلامة التطبيق الصحيح للنموذج المصرفي الإسلامي المثالي، حيث ستكون هناك صعوبة بالاستجابة للتحول نحو الاقتصاد بسبب أن خلفياتهم وخبرتهم المالية تقليدية، وإذا كانت أغلب المصارف الإسلامية الحالية تعاني من مشكلة العاملين بها، وذلك بأن معظمهم من أصحاب

التكوين الاقتصادي والقانوني الحديث، ولا علم لهم بقواعد الاقتصاد الإسلامي التي تعمل بها المصارف الإسلامية، ولا فقه المعاملات المالية في الإسلام فكيف سيكون الأمر للعاملين بالبنوك التقليدية.

كذلك قد يكون هناك ضعف عام في مستوى المهارات اللازمة والمطلوبة للعمل وفقاً للاقتصاد الحقيقي بسبب وجود ضعف في البرامج الأكاديمية المهنية، وافتقارها لربط الجانب النظري بالجانب العملي، أو تضرد الجانب العملي دون المعرفة العلمية اللازمة مما سيخلق فجوة كبيرة بين الطلب على الموارد البشرية المؤهلة والموجود حالياً.

ومما يزيد من المشكلة خلو مناهج التعليم من تدريس نظم المعاملات الإسلامية والمصرفية بشكل خاص، في جميع المراحل الدراسية وخاصة الجامعية، حيث تعتبر المؤسسات التعليمية والتدريبية هي الحجر الأساس في توفير العنصر البشري الملائم والمؤهل شرعياً، وفتياً،

لتنفيذ وتطبيق الأساليب، والصيغ والمعاملات الجديدة والتميزة لنظام



د. يحيى القروء

وكل هذا يتطلب عقلية تتصف بالمهارة والخبرة والابتكار لدى العاملين القائمين على التطبيق العملي للاقتصاد الحقيقي، حتى يتسنى لهم الربط بين الواقع ومتغيراته من ناحية، وبين الضوابط وفقاً للشريعة الإسلامية من ناحية أخرى. حيث تعتبر الموارد البشرية العنصر الأساسي لنجاح أي مؤسسة على الإطلاق، إذا ما تم وضع العنصر البشري المناسب في مكانه الصحيح، من خلال التنسيق بين قدرات الأفراد وخصائص الوظائف، وحتى يكون الشخص مناسباً للوظيفة ينبغي أن يتوفر فيه شرطان،

ويكاد يجزم المرء أن هذين الشرطين هما الأساس الذي يقوم عليه علم إدارة الموارد البشرية، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذين الشرطين كأساس للمورد البشري الناجح، في قوله تعالى: "يا أبيت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين" (سورة القصص: 26).

لذلك فإن العنصر البشري هو المطالب بالنهوض بالمؤسسة، وتطوير أعمالها، ولهذا يجب الاهتمام بتدريب العاملين في هذه المؤسسات، والارتقاء بهم

وصقل قدراتهم المهنية والشرعية؛ بهدف دعم الصناعة المصرفية الإسلامية، والسير بها قدماً نحو الانتشار والنجاح، وبالتالي الإسهام الفعال في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي.

ويستلزم ذلك وجود الكفاءات من الموارد البشرية القادرة على تسيير النشاط المصرفي الإسلامي كما يجب أن تتوفر رؤية إستراتيجية من جانب مجالس إدارة هذه المصارف والسلطات الرقابية الإشرافية لتطوير القدرات البشرية بهذه المصارف لتحقيق أهدافها المنشودة، ولن تتوفر هذه الرؤية إلا من خلال التدريب وتبادل الرؤيا مع المصارف والجهات الإشرافية النظرية في إطار يحقق الاستفادة للجميع.

كذلك إن وجود هذه الكفاءات البشرية القادرة على تسيير دفة النشاط المصرفي الإسلامي يستلزم وجود فئة خاصة من العاملين مدربة على العمل المصرفي من جهة، ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للمعاملات، وناضجة بالنسبة للأهداف الاقتصادية للمجتمع الإسلامي، وملتزمة

الباحث خالد حسين الخولاني ينال درجة الماجستير بامتياز من الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا



حصل الباحث/ خالد حسين غالب جبر الخولاني على درجة الماجستير بتقدير امتياز من الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا عن رسالته الموسومة بـ(الاندماج المصرفي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية).

هدفت رسالة الباحث إلى لفت نظر الجهات المعنية في البنك المركزي اليمني للاهتمام بتفعيل العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي والسلامة المالية، ومنها الاندماج المصرفي وبيان دور الاندماج المصرفي في تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية للبنوك اليمنية ومساعدتها على ترسيخ أهمية الاستقرار المالي والسلامة المالية وتحسين استجابتها لضوابط وتعليمات البنك المركزي وقدرتها على تطبيق مقررات بازل ومعايير الإبلاغ الدولية.

كما تناولت الرسالة أهمية قياس الاستقرار المالي والسلامة المالية للمصارف العاملة في اليمن، وتحقيق مبدأ الشفافية في بياناتها المالية ومركزها المالي، ومساعدة السلطات النقدية في اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب المخاطر المصرفية والمالية وتصحيح الأوضاع المالية والإدارية لبعض البنوك المهددة بعدم تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية وشد الانتباه إلى القطاع المصرفي اليمني الذي يعد المحرك الأساسي للتنمية في الاقتصاد الوطني من خلال لعب دور الوساطة بين فئة المودعين وفئة المستثمرين وتعزيز الثقة المتبادلة بينهم، وبالتالي ارتفاع حجم الودائع، وحجم الائتمان، وزيادة جودتهما.

وتحدث الباحث في دراسته عن السبل المناسبة لتحسين أوضاع البنوك التجارية اليمنية المالية وأهمية البنك المركزي والسلطات الرقابية على البنوك والتأمين على الودائع وكذا أهمية تمكين مديري البنوك والمستثمرين والمودعين والمقترضين وصناع السياسة المالية من اتخاذ القرارات والإجراءات في الوقت اللازم وإعادة الثقة بالقطاع المصرفي وما يترتب على ذلك من خدمة الاقتصاد الوطني وإبراز أهمية الاندماج المصرفي في تكوين كيانات مصرفية قوية، وملاممة لتطلبات العولمة الاقتصادية.

وتكونت لجنة مناقشة الرسالة من الدكتور/ نبيل العلفي، أستاذ المالية والمصرفية المشارك في الأكاديمية - مشرفاً على الرسالة، والأستاذ الدكتور/ عبدالله عبدالله السنفي، أستاذ إدارة الأعمال في جامعة صنعاء- رئيساً ومناقشاً خارجياً، والدكتور عبدالواسع الدقاف، أستاذ المالية والمصرفية المساعد في الأكاديمية- مناقشاً داخلياً.

وأشادت لجنة المناقشة برسالة الباحث واعتبرتها من المواضيع الهامة التي يمكن أن تكون مرجعاً هاماً للباحثين في مجال الاندماج المصرفي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك العاملة في اليمن، كما أوصت اللجنة بطباعة الرسالة وتوزيعها على الجامعات والبنوك للاستفادة منها.

الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى أن المؤسسات التقليدية والإسلامية تقتصر حالياً إلى الامكانات لتدريب موظفيها داخل المؤسسة أو القيام بالأبحاث اللازمة لتطوير تقنيات التمويل الإسلامي على حد سواء.

التوصيات

- الاقتناع أن حجر الأساس لتأسيس نظام اقتصادي حقيقي قائم على المبادئ الإسلامية هو: العنصر البشري المؤهل والمتخصص في المجال الاستثماري والمصرفي معاً ووفقاً لأحكام الشريعة.

- إنشاء هيئة مشتركة بين المصارف تجمع بين المتخصصين بالمعاملات الإسلامية والمتخصصين بالمعاملات المصرفية، أو أن تضم الهيئات الشرعية للمصارف تكون مسؤولة عن عمل برامج تدريبية متخصصة واعتماد شهادات مهنية في مجال الصيرفة بشكل عام والصيرفة الإسلامية بشكل خاص، كذلك التشجيع على الابتكار والتطوير لعمل منتجات مالية جديدة ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ودراساتها واعتمادها.

- يتوجب على العاملين في القطاع المصرفي أن يرفعوا من مستوى معارفهم وخبراتهم ومهاراتهم لكي يبقوا في طليعة المنافسة، كما أنه لا بد من زيادة التوعية والتعليم بشكل أكثر كثافة على المنتجات والخدمات الإسلامية، من أجل بناء فهم أفضل لصناعة التمويل الإسلامي من خلال تدريب الكوادر من أسفل الهرم إلى أعلاه في جميع الأقسام والإدارات على الصيرفة الإسلامية، وعلى السياسات والإجراءات التي ستتبع عند إجراء عملية التحول وكيفية معالجة المشاكل، التي ستظهر جراء ذلك، ولا يخفى أن الحاجة للتدريب لا تقتصر على فترة التحول؛ بل يجب أن يكون التدريب عملياً مستمراً للارتقاء بمهارات الموظفين ونقل الخبرات من التطبيقات المماثلة والبناء عليها، وتجنب إعادة اختراع العجلة التي تُهدر معها الكثير من الأوقات والطاقات والأموال.

- ضرورة إنشاء أقسام خاصة لتدريس الاقتصاد الإسلامي بفروعه المختلفة في الجامعات؛ وذلك لتخريج أجيال مؤهلة أكاديمياً تتولى حمل رسالة التطوير والاستمرارية في هذه المؤسسات، كذلك الاهتمام بالبرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة في صناعة التمويل الإسلامي من خلال تصميم برامج تعليمية رسمية متخصصة وتدريبها في المؤسسات التعليمية.

- المشاركة في المؤتمرات والملتقيات العلمية التي تقام في العديد من الدول العربية والإسلامية، لما له من أهمية كبيرة وأثر واضح على نجاح المؤسسات المالية وتطوير العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة.

- الاهتمام بأنظمة تقييم الأداء لترك المجال متاحاً للحراك الوظيفي أمام العناصر ذات الكفاءة المصرفية والشريعة، بما ينمي من التجربة المصرفية الإسلامية، وهذا يتطلب تقييم العاملين وفقاً لكفاءتهم، وتشجيع العاملين في المصرف على الاجتهاد الذاتي، وعلى الإبداع والابتكار لعمل حلول مصرفية ووفقاً للشريعة الإسلامية.



بنك التضامن يتوج بطلاً لدوري البنوك الأول لكرة القدم

مصرف البحرين الشامل في المركز الخامس برصيد 21 نقطة جمعها من 7 انتصارات و٤ تعادلات.

فريقا البنك المركزي اليمني وبنك الكريمي حصدا نفس الرصيد من النقاط 18 نقطة لكل منهما ولكن تقدم البنك المركزي اليمني في المركز السادس بفارق الأهداف عن بنك الكريمي الذي جاء سابعاً.

واحتل فريق بنك الأمل المركز الثامن برصيد ١٠ نقاط وجاء فريق بنك اليمن والكويت الإسلامي تاسعاً برصيد ٨ نقاط وفريق البنك اليمني للإنشاء والتعمير عاشرًا برصيد ٦ نقاط وحل فريق بنك سبأ في المركز الحادي عشر برصيد ٤ نقاط فيما حل فريق البنك الأهلي اليمني في المركز الثاني عشر والأخير بدون أي نقاط.

وقد حصد لاعب فريق البنك المركزي اليمني محمد الشغدري لقب هداف البطولة فيما نال لقب احسن لاعب في البطولة اللاعب عماد العماري من فريق بنك اليمن الدولي وأفضل حارس حامي عرين مصرف البحرين الشامل علي عبد المغني واختارت اللجنة الفنية لاعبي بنك التضامن وبنك اليمن والكويت علي الحاشدي وأحمد الشرجبي كأفضل لاعب وسط، وصاحب أسرع هدف لاعب بنك الأمل أحمد العبيد، وأفضل مدافع لاعب كاك بنك يوسف العدلة، واللاعب المثالي ذهبت للاعب بنك التضامن بسام سيف، وفريق بنك سبأ الإسلامي افضل فريق مثالي.

وشهد دوري البنوك الأول لكرة القدم السابعة مشاركة متميزة ومتابعة جماهيرية واسعة وهذا النشاط الاول من نوعه يهدف للإسهام في تعريف المجتمع بدور البنوك والمصارف اليمنية البارز في مجال الرياضة وخدمة المجتمع في هذا المجال الهام وتوثيق العلاقات بين مختلف موظفي البنوك والمصارف بإقامة بطولات رياضية وغرس وترسيخ المفاهيم الصحيحة للنشاط الرياضي وكذا نشر الوعي والثقافة الرياضية المفيدة بين موظفي البنوك والمصارف وممارسة النشاط الرياضي بشكل عام والعناية والاهتمام بالموظفين الموهوبين والارتقاء بمستوياتهم الفنية والمهارية والبدنية إضافة إلى رفع مستوى الكفاءة البدنية، والقدرات الحركية والمهارية للموظفين استثمار وقت الفراغ بمزاولة بعض الأنشطة الرياضية.



توج فريق بنك التضامن بلقب دوري البنوك الأول لكرة القدم السابعة، التي نظمها نادي البنوك بإشراف جمعية البنوك بمشاركة 12 فريقاً تنافسوا بنظام الكل مع الكل من دور واحد.

فريق بنك التضامن توج ببطولة الدوري الأول للبنوك بعد أن حصد 30 نقطة متقدماً على فريق كاك بنك الذي حصل على نفس الرصيد من النقاط لكن تفوق بنك التضامن بفارق الأهداف.

فريق بنك التضامن فاز في عشر مباريات وخسر مباراة واحدة فقط وأحرز 61 هدفاً ودخل مرماه 8 أهداف فيما أحرز كاك بنك 54 هدفاً ودخل مرماه 17 هدفاً وجاء فريق بنك اليمن الدولي ثالثاً برصيد 25 نقطة بعد أن فاز في 8 مباريات وخسر مباراة واحدة وتعادل في اثنتين وهو نفس الرصيد من النقاط الذي حصل عليه فريق بنك اليمن والكويت الذي حل في المركز الرابع بفارق الأهداف عن بنك اليمن الدولي وحل فريق

حفل تكريم الفائزين والمبرزين في دوري البنوك وكأسي البنوك والسوبر



مبارك إثر رأسية سكنت الشبكة. وفي شوط اللقاء الثاني تقدم كاك بنك عبر تسديدة خالد مبارك، قبل أن يعود بنك التضامن للنتيجة بهدف التعديل والتقدم بواسطة أحمد الشرجبي وهاشم الحرازي، وقبل إنتهاء المباراة بلحظات تكفل عريس اللقاء خالد مبارك بهدف التعديل، ليبدأ الفريقان لركلات الترجيح التي ابتسمت في وجه كاك بنك.



الدوري بنك التضامن 3-4 بركلات الترجيح عقب التعادل الإيجابي بثلاثة أهداف لثلاثها وسط حضور جماهيري غفير ملاً جنبات ملعب النادي الترفيهي.

أنتهى الشوط الأول بالتعادل الإيجابي بهدف لثله، حيث بادر بنك التضامن بتسجيل الهدف الأول بيسارية قوية لسلطان الجمعي، قبل أن يعدل كاك بنك النتيجة عن طريق هدافه خالد

أقيم بصنعاء حفل تكريم الفائزين والمبرزين في دوري البنوك وكأسي البنوك والسوبر التي نظمها نادي البنوك بإشراف جمعية البنوك اليمنية على مدى أكثر من ثلاثة أشهر.

وقد شهد حفل التكريم إقامة مباراة كأس السوبر بين بطل الدوري فريق بنك التضامن وبطل الكأس فريق كاك بنك حيث توج فريق كاك بنك بلقب كأس السوبر، بفوزه على بطل

دوري البنوك اليمنية الأول .. بطولة ناجحة تنظيماً وتجهيزاً وإعداداً



أئيس عبدالله تقي*

لأول مرة في التاريخ المعاصر تجتمع البنوك اليمنية ويلتقي موظفوها على ملاعب الساحرة المستديرة هي الرياضة وحدها من يمكنها فعل ذلك..

بطولة جمعت 12 بنكاً وأكثر من 200 لاعب وإداري ومدرب، بعيداً عن العمل والمعاملات، عن الأنظمة والشاشات، عن الأرقام والحسابات، عن السحوبات والإيداعات، عن الشيكات والكمبيالات، وعن القروض والتسهيلات.

بطولة غيرت روتين العمل والمقيل اليومي للموظفين وحولته إلى تمارين ومباريات. بطولة لن أقول تمكنت من القضاء على العادات السيئة كالتخزين والتدخين، ولكن على الأقل التخفيف منها من خلال توفير بديل الاستفادة الصحية والجسمانية الرياضية.

بطولة أهم أهدافها تعارف الموظفين وتقارب البنوك وبناء جسور التواصل والتعاون فيما بينهم.

بطولة ناجحة تنظيماً وتجهيزاً وإعداداً، أظهرت العديد من المواهب والنجوم التي يمكن أن تستفيد منها الرياضة والأندية في بلادنا.

بطولة كان مستوى العديد من فرقها ممتازاً وتميزت بالانسجام وتقارب مستويات بعض الأندية، كون فرق تلك البنوك كانت تلعب في دوري الشركات وغيرها من البطولات ما يقارب من 3 إلى 7 سنوات تقريباً.

فيا بعض البنوك شاركت لأول مرة وقامت بتجميع لاعبين من موظفيها لأول مرة وبصوره مستعجلة ولذلك كان مستواها أقل من مستوى تلك البنوك المتمرسه إلا أن المشاركة بحد ذاتها تعتبر فوزاً ونجاحاً لها.

بطولة وضعت أول اللبنات وفتحت مجال الانتقال من التنافس المصرفي بين البنوك في سوق العمل، إلى التنافس والاستثمار الرياضي، خاصة في ظل التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي والذي يفتح آفاقاً جديدة ومجالات عديدة من الاستثمارات أمام البنوك.

الكثير من الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال والبنوك سواء العربية أو الأوروبية أو العالمية تستثمر في مجال الرياضة وتحقق أرباح طائلة.

لقد أثبتت البطولة أن المسؤولين والإدارات القائمة على تلك البنوك تحترم وتحرص على موظفيها وتقدر وتهتم بالرياضة من خلال تشجيعها ودعمها المادي والمعنوي لفرقها وللبطولة. 12 مندوباً كانوا هم حلقة الوصل بين اللجنة المنظمة التابعة لنادي البنوك وبين فرقهم وبنوكهم وكانوا خير من يمثلونها.

لم نجد في البطولة ما يعكر صفوها، بل غلبت عليها روح الأخوة والزمالة والمودة وحرص الجميع على نجاحها، بطولة الكل فيها فائز ولا يوجد فيها خاسر.

بطولة ما كان لها أن تكون ولا أن تنجح لولا فضل الله تعالى أولاً، ومن بعده تأسيس نادي البنوك اليمنية الذي أبدع وتألق وتميز في الإعداد والتجهيز والتنظيم في كل المجالات الفنية والإعلامية والتنظيمية، وأخرج النسخة الأولى من هذه البطولة كما يليق بها.

ولا ننسى هنا دور جمعية البنوك اليمنية وإشرافها على البطولة.

كل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة التأسيسية لنادي البنوك اليمنية ورئيس وأعضاء اللجنة التنظيمية والفنية والإعلامية وكل اللجان ولكل الجنود المجهولين.

وهنا أيضاً همسة للرائع الكابتن سمير الحجوري أيقونة الإبداع استمروا واصلوا انطلقوا أنت وكل أعضاء اللجنة التأسيسية والتنظيمية.

*مدير البنك اليمني للإنشاء والتعمير، فرع المغربين

YAC YBA

الترتيب النهائي

للمنتصر: لعب فاز تعادل خسر الفارق النقاط

الترتيب	البنك	لعب	فاز	تعادل	خسر	النقاط	الفارق
1	بنك التضامن	11	10	1	0	30	30
2	بنك سبائك بنوك	11	10	1	0	30	30
3	بنك اليمن الرياضي	11	8	2	1	25	45+
4	بنك اليمن والحدائق	11	8	1	2	25	33+
5	بنك اليمن	11	7	3	1	21	18+
6	بنك العتبات	11	6	4	1	18	9+
7	بنك الكرميا	11	6	5	0	18	10+
8	بنك العمل	11	3	7	1	10	17-
9	بنك اليمن والحدائق	11	2	7	2	8	32-
10	بنك اليمن	11	2	6	3	6	30-
11	بنك سبائك بنوك	11	1	9	1	4	44-
12	البنك العتبات	11	0	11	0	-	77-

الترتيب النهائي لدوري البنوك الأول لكرة القدم السباعية

وخلال التكريم أكد وكيل وزارة الشباب لقطاع الرياضة علي هضبان أهمية تفعيل الأنشطة والبرامج الشبابية والرياضية وتنمية قدرات وتأهيل اللاعبين في مختلف الألعاب.

وأشاد بدور الجميع في إنجاح النشاط الرياضي الذي نظمه نادي البنوك بإشراف جمعية البنوك اليمنية وتفاعل المشاركين وحماستهم وخروجهم من البطولات بروح رياضية وتنافس شريف أظهر روح الإخاء.

من جهته أشار مدير العلاقات بجمعية البنوك حمود الفران إلى نجاح الدوري وكأسي البنوك والسوبر وتحقيق الأهداف المرجوة.

وعقب انتهاء اللقاء بحضور أمين عام اتحاد الشركات أنور العيمي والأمين العام المساعد فهمي الأنسي ورئيس اللجنة المنظمة سمير الحجوري قام الوكيل هضبان والفران وعدد من مدراء عموم البنوك بتسليم الكؤوس والميداليات الملونة، وتكريم الجهات المشاركة والمساهمة.

ولفت إلى ان هذه البطولات الثلاث شهدت أوقات ممتعة وجذابة من خلال الجو التنافسي لفرق البنوك اليمنية والمستويات الجميلة التي قدمتها فرق جميع البنوك بدون استثناء، بغض النظر عن النتائج وما أفرزت من أبطال في بطولات الدوري والكأس والسوبر والمراكز التي حققتها الفرق، كون الفوز الحقيقي تحقق للجميع بدون استثناء.

وأكد دعم جمعية البنوك اليمنية للنادي وكافة أنشطته والعمل على استمرار إقامة البطولات الرياضية .. مثنياً جهود الجميع في نادي البنوك وكافة المشاركين والمنظمين لهذه البطولات الثلاث ودورهم في تحقيق النجاح المتميز لها.



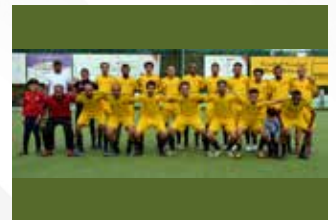


مقتطفات عن فرق بطولة دوري البنوك الأول لكرة القدم

اليمنية و يشتهر الفريق بأسلوب لعبه الجماعي وقدرته على التكيف مع مختلف أنماط اللعب ويسعى دائماً للمنافسة على الألقاب ضمن عناصره لاعبين مميزين.
هـ- فريق بنك البحرين الشامل
يعد هذا الفريق أحد الفرق المميزة في الدوري، والحصان الأسود في البطولة وقد حقق نجاحات ملحوظة في المنافسات يمتلك الفريق مجموعة من اللاعبين الموهوبين ويتميز بأسلوب لعب تكتيكي ودفاع منظم.

اليمنية وكاس السوبر بكل جدارة واستحقاق يتميز بوجود كوكبة رائعة من اللاعبين.
٣- فريق بنك اليمن الدولي (IBY)
يعتبر بنك اليمن الدولي فريقاً بارزاً في الدوري وخصماً قوياً جداً، وقد حقق العديد من النجاحات على مر السنين يتمتع الفريق بلاعبين موهوبين وقادرين على المنافسة بشكل قوي ويتميز بأسلوب لعبة الجماعي.
٤- فريق بنك اليمن والكويت (YKB):
يعتبر هذا الفريق فريقاً قوياً في دوري البنوك

١- فريق بنك التضامن الدولي
يعتبر البنك فريقاً ذو تاريخ طويل في كرة القدم ويمتلك الفريق لاعبين رائعين يتميزون بروح قوية وتطور كبير من كل النواحي ويسعى دائماً لتحقيق النجاحات في كل المنافسات واستحقاق لقب بطولة الدوري الأول للبنوك اليمنية عن جدارة واستحقاق.
٢- فريق كاك بنك (CAC BANK)
يعتبر هذا الفريق واحداً من أقوى الفرق في دوري البنوك اليمنية وقد حقق الفريق العديد من البطولات السابقة وحصد لقب بطولة كاس البنوك



كاك بنك بطلاً لكأس البنوك لكرة القدم

بينما جاء تأهل البنك الدولي للنهائي على حساب بنك اليمن والكويت بستة أهداف لهدف، أحرز أهداف الأول، هيثم الدبيس، ياسين السروري هدفين لكل منهما، وعبد الله الحكيمي وشوقي الجرادى، فيما أحرز هدف بنك اليمن والكويت

وفي مطلع شوط اللقاء الثاني، قلص البنك الدولي النتيجة عبر هدفه ياسين السروري الذي سدّد كرة قوية سكنت الشباك، لكن كاك بنك وسع النتيجة مجدداً بتسديدة قوية من البديل حازم المروني، وبعد دقيقة فقط عاد البنك الدولي لتقليص النتيجة، عن طريق رأسية عبد الله الحكيمي، لينتهي اللقاء بتتويج كاك بنك بكأس البطولة.
وكان كاك بنك تاهل إلى المباراة النهائية بفوزه على مصرف البحرين الشامل بخمسة أهداف مقابل هدفين حيث سجل خماسية كاك بنك أحمد متاش أربعة أهداف وخالد متعافي، فيما سجل هدف في مصرف البحرين، خالد الورد وأمجد راجح.

توج فريق كاك بنك، بلقب كأس البنوك اليمنية لكرة القدم السباعية، التي نظّمها نادي البنوك بإشراف جمعية البنوك.
جاء تتويج فريق كاك بنك بكأس البطولة، عقب تخطيه منافسه البنك الدولي، بثلاثة أهداف لهدفين، في اللقاء الذي جمعهما وسط حضور جماهيري غفير.
وبادر كاك بنك بإحراز الهدف الأول عن طريق أحمد متاش الذي سدّد كرة عرضية خادعت حارس البنك الدولي وولجت شبابه، قبل أن يضيف زميله بسام صوفان ثاني الأهداف مستغلاً دربكة في عمق دفاعات البنك الدولي، لينتهي الشوط الأول بهذين الهدفين.



الدوري الأول لنادي البنوك .. إنجاز رياضي رائع وغير مسبوق



سمير علي الجوري*

في البداية أود أن أعبر عن فرحتي وفخري بالنجاح الكبير الذي حققناه في هذا الحدث الرياضي المهم والفريد والاستثنائي المتمثل بدوري نادي البنوك اليمينية الذي أقيم لأول مرة.

بدأت قصة صناعة هذا المنجز كفكرة من قبل كوكبة من الموظفين لبعض البنوك مضمونها تأسيس ناد للبنوك يهتم بتنظيم الجوانب الرياضية لموظفي البنوك.. وعلى مسار التطور والتجسيد لفكرة تأسيس نادي البنوك اليمينية جاء مقترح تنظيم بطولة الدوري الخاص بالبنوك كنواة تأسيس وقاعدة انطلاق للاستمرار في ترجمة فكرة تأسيس النادي.

وبفضل الله وبفضل تعاون الجميع وبذل الجهود الذاتية الحثيثة والكبيرة تم تبني تنظيم هذه الفعالية الرياضية الاستثنائية بدعم وتشجيع من جمعية البنوك اليمينية.

شارك في الدوري عدد 12 فريقاً من البنوك والمصارف اليمينية وكان على رأس الفرق المشاركة فريق البنك المركزي اليميني.

نستطيع القول أن تنظيم بطولة الدوري الأول للبنوك اليمينية ونجاحها قد مثل منجزاً رياضياً رائعاً وغير مسبوق في تاريخ الرياضة اليمينية.

ولعل الأمر الأروع والأجمل قد تجسد خلال تنظيم فعاليات البطولة في تلك الصورة الرائعة والجميلة للتواصل والتعاون بين البنوك والمصارف اليمينية وتلك الروح الرياضية المدهشة والمستوى العالي من المنافسة بين الفرق المشاركة، التي جعلت من مباريات البطولة حقاً مباريات مليئة بالإثارة والتشويق، وإبداع اللاعبين في تقديم الأداء المتميز.

بعد تحقق النجاح الكبير لهذه البطولة والإنجاز الرائع أود أن أعبر عن امتناني العميق لجميع أعضاء اللجنة التحضيرية للبطولة وأعضاء اللجنة التأسيسية لنادي البنوك وأقول لهم لقد قدمتم جهوداً استثنائية لجعل هذه البطولة حقيقة وعملت بتفانٍ واجتهاد لضمان تنظيم سلس ونجاح للبطولة. شكرًا لكم على تقانيكم والوقت والجهد الذي بذلتموه.

أقدم أيضاً باسمي وباسم جميع أعضاء اللجنة التحضيرية للبطولة بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الداعم الرسمي للبطولة جمعية البنوك اليمينية ممثلة برئيسها الأستاذ / محمود قايد وإلى بقية متسببي هذه المؤسسة فلولاً ودعمهم وتبنيهم لفكرة تأسيس النادي وتنظيم البطولة لما كتب لهذه البطولة النجاح..

أسمى آيات الشكر والتقدير والثناء والعرفان أيضاً لجميع البنوك الداعمة التي قدمت الدعم المشرف لإقامة هذه البطولة وهم (بنك اليمن والكويت وبنك اليمن الدولي وبنك التضامن وكابنك). كما أود أن أعبر عن امتناني العميق لجميع الفرق المشاركة في الدوري والتي قدم لابعبونها أداءً رائعاً وأظهرت مهاراتهم واحترافيتهم في كل مباراة، ولهذا يستحق كل فريق شكرًا خاصاً على الجهود التي بذلتوها.

كما أود أيضاً أن أشكر جميع أعضاء اللجان الفنية والتنظيمية الأخرى على عملهم الرائع. لقد قمت بمهمة صعبة بشكل مثالي، والشكر الخاص للجنة الحكام لقد ضمنتم أن يتمتع الجميع بتجربة عادلة وشفافة واتخذتم القرارات الصائبة وأظهرتم مهاراتهم في إدارة المباريات. أعبر أيضاً عن امتناني الخاص للجماهير الحماسية التي حضرت المباريات وشجعت الفرق. لقد كنتم قوة دافعة للاعبين وأضفتن جوّاً مميّزاً للبطولة بتشجيعكم المستمر وتحفيزكم للفرق. أبارك لفرق (بنك التضامن) حصوله على لقب الدوري بكل جدارة واستحقاق بعد مراحل ليست سهلة على مدى 11 أسبوعاً من المباريات القوية والحماسية.

كما أبارك لفرق "كابنك" حصوله على وصافة الدوري بفارق الأهداف عن المركز الأول. وكون البطولة استثنائية بامتياز فقد أنصفت الفرق أصحاب المراكز الأربعة من (الثاني إلى الخامس) باعطاءهم فرصة المنافسة على لقب بطولة "كاس البنوك اليمينية" والتي كان بطلها فريق "كابنك"، ونالها فعلاً بكل جدارة واستحقاق.

كما لا أنسى جهود مندوبي الفرق المشاركة والذي كان لهم الدور الفعال في إنجاز البطولة والذين يعتبرون جزءاً أساسياً في الإخراج الرائع للبطولة والمستوى العالي فلهم جزيل الشكر والعرفان.. والشكر موصول أيضاً لوزارة الشباب والرياضة واتحاد الشركات الذي دعموا وشجعوا هذه المبادرة وهذه البطولة.

في الأخير.. أتمنى لجميع الفرق المشاركة كل التوفيق والنجاح في البطولات القادمة، وأن تستمر هذه البطولة في المستقبل وأن تتطور وتنمو وأن تعزز التواصل والتعاون أكثر بين جميع شركات الخدمات المالية في اليمن.

* رئيس اللجنة التحضيرية والتنظيمية للدوري الأول لنادي البنوك اليمينية

6- فريق البنك المركزي اليميني (CBY)

يعتبر هذا الفريق أحد الإضافات القوية للجانب الرياضي في البنوك اليمينية، واشتهر بأدائه القوي وقدرته على المنافسة يضم الفريق لاعبين موهوبين ويسعى دائماً للمنافسة ومقارعه الكبار ليضمن مركز متقدم في سلم الدوري.

7- فريق بنك الكريمي

من الفرق التي تشارك لأول مرة في المسابقات الكروية تميز هذا الفريق بأدائه الجيد وقدرته على اللعب بشكل منظم ومنافسة الفرق الأخرى يعد الفريق واحداً من الفرق الواعدة في الدوري ويستحق الإشارة إليه والاشادة به وسيحقق إنجازات في المستقبل.

8- فريق بنك الأمل

يعد هذا الفريق واحداً من الفرق الواعدة ويشارك لأول مرة في مسابقات كروية ويتميز باللعب الجماعي ويتألف الفريق من لاعبين موهوبين وطموحين وسيكون له شأن كبير في المستقبل.

9- فريق بنك اليمن والكويت الاسلامي (YKB)

يعتبر هذا الفريق أحد الفرق الواعدة في الدوري. يتميز بأداء جيد وروح معنوية عالية ويتطور بشكل تصاعدي.

10- فريق البنك اليميني للإنشاء والتعمير

ينتمي هذا الفريق إلى أحد اعرق واقدم البنوك اليمينية والذي يشارك لأول مرة في منافسات كروية يتميز الفريق بأداء قوي واستراتيجيات لعب محكمة وتطور مستواه بشكل لافت يسعى الفريق دائماً لتحقيق الفوز.

11- فريق بنك سبا الإسلامي

يعتبر هذا الفريق أحد الفرق المعروفة في الساحة الكروية يتميز بأداء قوي ومنظم ويتطور مستواه بشكل لافت يضم مزيج من اللاعبين ذوي الخبرة ولاعبين واعددين ولديه تاريخ مشرف في المنافسات الكروية.

12- فريق البنك الأهلي اليميني

يعتبر هذا الفريق جديراً بالإشارة في دوري البنوك اليمينية ويشارك لأول مرة في مسابقات كروية ويتطلب منه العمل على الجانب اللياقوي في لاعبيه حيث يضم الفريق لاعبين موهوبين وقادريين على تحقيق الأداء الجيد في المباريات والمنافسة في المستقبل.

عمار مفيد المشهري- عضو اللجنة التحضيرية والتنظيمية

قدم

لاعبة محمد الرميم.

وكانت اللجنة المنظمة للبطولة أقرت إقامة بطولة كأس البنوك لكرة القدم بين الفرق الحائزة على المراكز من الثاني إلى الخامس في دوري البنوك.





كك
الاسلامي
Islamic Finance - CacBank



مؤل تكاليف دراسة أبنائك بسهولة ويسر عبر برنامج إقرأ لتمويل التعليم



8003033
778003033



بنك اليمن والخليج
Yemen Gulf Bank YGB



رؤية جديدة

لتنمية مستدامة

New Vision, For A Sustainable Development

الرقم المجاني
8000414

www.yg-bank.com

عدن - العقبة - شارع سالم علي
هاتف: +967 2 296128

الإدارة العامة:
الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع الشوكاني
هاتف: +967 1 260823



حوالات تجارية الى الصين

بعملة الدولار



✓ سرعة ✓ أمان ✓ عمولة أقل

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN



بنك اليمن الدولي

هدفنا واحد

 iby_bank